

"أثر تطبيق أليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت - دراسة ميدانية في شركات المنافع العاملة في اليمن"

إعداد الباحثين:

- أ. محمد يحيى عايش عبيد *

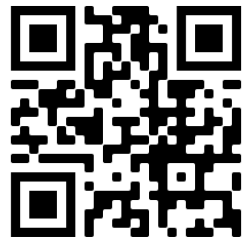
مدرس المحاسبة المساعد/ كلية العلوم الإدارية/ جامعة العلوم والتكنولوجيا

- أ.د. عبدالله سعيد حزام محمد

أستاذ المحاسبة المشارك/ كلية العلوم الإدارية/ جامعة عدن

- د. فهد سلطان محمد الحاج

أستاذ المحاسبة المساعد/ كلية العلوم الإدارية/ جامعة العلوم والتكنولوجيا



الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية بمتغيريها (لجنة المراجعة الفعالة، لجنة تقييم الأصول) في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بأبعادها الأربعة (رأس المال الثابت المادي، رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس المال الزبوني) في شركات المنافع العاملة مجتمع الدراسة.

واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية (PLS-SEM) كدراسة تحليلية، ويتمثل مجتمع الدراسة في شركات المنافع العاملة في اليمن في قطاعات الاتصالات والغاز والنقل وعددهم 11 شركة، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وبلغت العينة المستهدفة (369) مشاركاً، وكانت الاستبانات الصالحة للتحليل منها (278) استبانة، وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها واختبار فرضيات الدراسة وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة عليها باستخدام طريقة المربعات الجزئية الصغرى للمعادلات الهيكلية بالاستعانة ببرنامج Smartpls3 v3.3.3؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية يؤثر في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بشركات المنافع العاملة مجتمع الدراسة، ويختلف مستوى هذا الأثر باختلاف المتغير، فمتغير (لجنة المراجعة الفعالة) له أثر أكبر من متغير (لجنة تقييم الأصول).

الكلمات المفتاحية: تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، رأس المال الثابت المادي، رأس المال الثابت المعنوي، آليات لجنة الحوكمة المحاسبية، لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة.

المقدمة:

يظهر جلياً أهمية تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت كون إعادة تقييم الأصول الثابتة يلفت نظر المدراء نحو خفض اقتناء الأصول إلى أدنى حد ممكن ويضمن الاستخدام السليم والإدارة الفعالة لهذه الأصول، ويضمن التأكد من اختيار الاستثمار في الأصول على أساس الجودة والمنفعة (Okoro & Charles (2019, 75) في شراء الأصول مستقبلاً؛ ويتطلب تطبيق المعايير المستندة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الشركات استخدام طريقة إعادة تقييم الأصول لتقييم أصولها الثابتة. لذلك، يجب على جميع الشركات العاملة تطبيق إعادة تقييم الأصول. (Diantimala & Syahnur, Ridwan, (2019: 452)، وتحتل الأصول غير الملموسة مكانة هامة كمورد اقتصادي للمنشآت باعتبارها أصولاً استراتيجية فهي تمايز بين المنشآت (كيموش، 2011: 250)، والأصول غير الملموسة هي التي تستغل الأصول الملموسة وتُظهر فائدتها في تسير نشاط المنشآت، ولذا هي وحدة واحدة في الاستعمال (حماد، 2000: 22)

وأخذت آليات الحوكمة مكانة وأهمية كبيرة حيث تسهم في تلافي المشاكل في المنشآت والمؤسسات بكافة أنواعها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي فضلاً عن المستوى المحلي (المشهداني والمشهداني، 2020: 183) والمنشآت التي تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب الأموال من الشركات التي لا تطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل لما تتمتع به من شفافية في معاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين المحليين والدوليين (الحمادي، 2019: 83).

لذلك تم دراسة تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت لتحقيق هدف الدراسة الحالية وهو تحديد أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية (المتغير المستقل) بمتغيريه (لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة) في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال

المنشأة الثابت (المتغير التابع) بأبعاده الأربعة (رأس المال الثابت المادي، رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس المال الزبوني) وحددت مجتمع الدراسة شركات المنافع العاملة في اليمن.

الإطار النظري:

تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت:

يمكن تعريف التقييم بأنه: عملية يُراد من ورائها الوصول إلى قيمة ممتلكات مؤسسة ما (بلخير، 2010: 14).

والقيمة كمفهوم هو اقتصادي تم تناوله بشكل موسع من الجدل والأهمية بما جعله الأساس في تكوين نظرية قيمة المنشأة (بحرية، 2016: 21)؛ والمفهوم الاقتصادي يُعرف دائماً رأس المال من جانب الأصول في الميزانية (الشيرازي، 1990: 442؛ سيد، 2016: 23) وعندما نتحدث عن التقييم فإننا نقصد به التقييم الاقتصادي للقيمة والقيمة الاقتصادية تعتبر الخاصية المعنية بالتقييم المحاسبي، لتمتعها ببعض الميزات التي لا تمتلكها باقي الخصائص الأخرى، كونها قابلة للتقييم الكمي لكل الأشياء النافعة التي تعتبر مورداً بالنسبة للمؤسسة، ومقياساً للتضحيات الحالية للحصول على منافع مستقبلية، كما ترتبط بالندرة والمنفعة الحاضرة والمستقبلية، وتمكن من المفاضلة بين الأشياء من خلال منفعتها المتوقعة والتي تنعكس في القيمة الاقتصادية (بالرقي، 2006: 93) ولذا ستركز الدراسة فيه على المفهوم الاقتصادي لرأس المال والذي يُعرف رأس المال من جانب الأصول وسيتم التركيز على تقييم رأس مال المنشأة الثابت المادي والمعنوي.

واستخدمت الدراسة الحالية مصطلح المنشأة والشركة كمرادفين للتعبير عن الأشكال القانونية الموجودة تحت مسميات شركة أو مؤسسة أو هيئة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص أو المختلط.

والقيمة الاقتصادية يُقصد بها القيمة المُقيمة للأصل الثابت المعنوي بجانب الأصل الثابت المادي وهو ما يجعلها قيمة اقتصادية؛ ويمكن أن تعرف القيمة الاقتصادية للمنشأة بأنها: المبلغ النقدي أو الثمن العادل والمعادل لكل المنشأة في حال استمرارها (يوسف، 2017: 147). وتعددت التعاريف التي تناولت تعريف القيمة الاقتصادية لرأس المنشأة الثابت فمنها من عرفت من وجهة نظر المشتري (حماد، 2005: 14-15) ومنها من عرفت من وجهة نظر المالك (الداعور وعابد، 2008: 175؛ سلامة، 2015: 3) ومنها من أضافت إلى كونها القيمة الحالية للأصل أن يتم مراعاة التكاليف أو الموارد الضرورية للحصول على الأصل والظروف الاقتصادية التي تؤثر عليه (كيموش، 2011: 39) ويمكن الاستناد إلى تعريف فتحة في تعريف القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بأنها: قيمة الممتلكات المادية والمعنوية للمنشأة والموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة الحالية والمستقبلية (فتحة، 2014: 3).

ولأغراض الدراسة الحالية فإنه يمكن تعريف القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بأنها: قيمة حالية تقديرية محايدة للمنافع المستقبلية المتوقعة من رأس المال الثابت المادي ورأس المال البشري ورأس المال التنظيمي ورأس المال الزبوني التي تمتلكها المنشأة في تاريخ التقييم، سواء استمرت في مزاولتها أعمالها بشكلها القانوني الحالي أو تغير شكلها القانوني نتيجة للاندماج أو الانفصال أو غيرها.

وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية تقييم القيمة الاقتصادية لرأس المال الثابت المادي بجانب تقييم رأس مال المنشأة الثابت المعنوي (الفكري)؛ كونه أحد الأصول الاستراتيجية الهامة والذي يوفر للمؤسسات ميزة تنافسية ونمو مستدام في بيئة أعمال متطورة، من تلك الدراسات (Okoro & Charles, 2019: 75؛ Stewart, 1997؛ سيد، 2016: 30-31؛ عمر ومعممر، 2011: 6؛ وهيبة، 2021: 178؛ 22؛ Khan, Khan and Khan, 2012؛ Chen, Zhu, and Xie, 2004؛ لويضة، 2016: 86؛ Stewart, 1997؛ Prusak & Cohen, 2001؛ Dzinkowski, 2000؛ العنزي وصالح، 2009: 2؛ khalique, 2016: 103).

التعريفات الإجرائية وأبعاد تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت:

القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت هي: القيمة المقيمة لرأس مال المنشأة الثابت المادي، ورأس المال البشري، ورأس المال التنظيمي، ورأس المال الزبوني حسب ماورد في (عقيلي وآخرون، 1994: 231؛ سيد، 2016؛ Stewart, 1997). ويتم قياس تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت من خلال أربعة أبعاد وهي: رأس المال الثابت المادي، رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس المال الزبوني، والتي تضمنها التعريف، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

- (1) رأس المال الثابت المادي: موارد تسيطر عليها الوحدة كنتيجة لأحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للوحدة (يوسف، 2015: 13) من خلال القيمة الاستبدالية والعمر الإنتاجي (فتيحة، 2014: 4-11).
 - (2) رأس المال البشري: القدرات الإنتاجية للأفراد أي المعرفة والمهارات والخبرات التي تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنشأة (الربيعاوي وعباس، 2015: 2) البعد من خلال خبرات ومهارات وقدرات العاملين، العمل ضمن فريق موحد، الابتكار والإنتاجية وذلك بناء على (Stewart, 1997؛ أبوسيف، 2016: 14؛ سيد، 2016: 30-31).
 - (3) رأس المال التنظيمي: جميع خصائص الموجودات الفكرية، ويتكون من الممارسات المنتظمة والبحث والتطوير والسمعة الطيبة بالإضافة إلى التكنولوجيا المعرفية المتوفرة لدى الوحدة الاقتصادية، ويعبر هذا النوع من رأس المال عن الجدارة الجوهرية للمنشأة، ومعرفتها الصريحة التي يتم الاحتفاظ بها داخل هيكل وأنظمة المؤسسة، وهو الذي يصنع الوجود المادي وقيمتها الدفترية، وبالتالي فهو يمثل القيم التي تدعم رأس المال البشري، ولكنه يبقى في المنشأة عندما يترك الأفراد شركتهم (شبيطة والشطناوي، 2020: 212-213). من خلال الاستراتيجيات الجديدة، توافر متطلبات الجودة، نظام المعلومات وقواعد البيانات، نظام العمليات الإدارية (Stewart, 1997؛ أبوسيف، 2016: 14؛ سيد، 2016: 30-31).
 - (4) رأس المال الزبوني: رأس مال يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنشأة بعملائها ومورديها وحلفائها، ويمثل القيمة التي يفرزها ولاء الجمهور ورضاه عن المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنشأة (عبد الهادي، 2017: 27). من خلال الاتفاقيات والترخيص، رضا العملاء (Stewart, 1997؛ سيد، 2016: 30-31).
- مفهوم آليات لجنة الحوكمة المحاسبية:**

لجان: مفردتها لجنة، وهي جماعة يوكل إليها دراسة أمر أو إنجاز عمل لجنة دائمة / إدارية / تحقيق، ومنها لجنة تقصي الحقائق: لجنة ذات غرض خاص تشكلها السلطة المعنية من الخبراء والمتخصصين؛ لبحث مسألة أو موضوع بذاته (معجم اللغة العربية المعاصرة، 2008: 1996).

لجنة الحوكمة: تقوم هذه اللجنة بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة (الحمادي، 2019: 121).

أما آليات الحوكمة المحاسبية يمكن تعريفها بأنها: الوسائل التي يتم تصميمها وتنفيذها لتوجيه وترشيد ومراقبة سلوك الإدارة العليا، وتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، وتحقيق الشفافية الكاملة في التقارير المالية التي تُعد للمستخدمين الخارجيين (بناصر والصانع، 2020: 5).

ولأغراض الدراسة الحالية يمكن تعريف آليات لجنة الحوكمة المحاسبية بأنها: مجموعة الوسائل التي تساهم في وضع إطار هيكلي للسياسات والقواعد والممارسات الفاعلة للشركة والتي تصمم وتنفذ عبر جماعة من الخبراء والمتخصصين لغرض محدد بذاته بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة وتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، من خلال لجنة تقييم الأصول ولجنة المراجعة الفعالة.

أعضاء لجنة الحوكمة المحاسبية:

يمكن استعراض أعضاء لجنة الحوكمة المحاسبية، والذين يتم الاختيار منهم بحسب الغرض من تشكيل اللجنة، وهم كالتالي:

أ. **المقيم:** فرد أو مجموعة من الأفراد أو منشأة تمتلك المؤهلات والقدرة والخبرة اللازمة لتنفيذ التقييم بطريقة مختصة وموضوعية وغير متحيزة (معايير التقييم الدولية، 2019: 15) وهم نوعين:

1. **مقيم داخلي:** هو مقيم موظف لدى المشروع الذي يملك الأصول أو شركة المحاسبة المسؤولة عن تحضير السجلات المحاسبية و/ أو التقارير لهذا المشروع، ويستطيع المقيم الداخلي عادة أن يلبي كل متطلبات الاستقلالية والموضوعية المهنية المطلوبة في ظل قواعد السلوك المهني، ولكنه قد لا يُقبل دائماً أن يلعب دور المقيم الخارجي المستقل في بعض التعيينات لأسباب تعود إلى عرض المعلومات على الجمهور (معايير التقييم الدولية، 2001: 63).

2. **مقيم خارجي:** هو المقيم الذي لا تربطه علاقات جوهرية أو علاقة ائتلاف مع مقيمي شركة العميل أو الشيء موضع التقييم في التكليف (معايير التقييم الدولية، 2001: 63).

ب. **مقيم مراجع:** هو مقيم يقوم بمراجعة عمل مقيم آخر. ويمكن أن يقوم المراجع كجزء من مراجعة التقييم بإجراءات تقييم معينة، أو أن يبدي رأياً في القيمة (معايير التقييم الدولية، 2019: 15).

ج. **عضو تنفيذي:** وهو العضو الذي يشغل منصباً تنفيذياً بالمؤسسة كالمدير التنفيذي للمؤسسة، العضو المنتدب ورؤساء القطاعات بالمؤسسة مثل رئيس القطاع المالي، وترجع أهمية وجود الأعضاء التنفيذيين بالمجلس لما لهم من دراية بالمؤسسة وبالمشاكل والمخاطر التي تواجهها والفرص الاستثمارية التي يمكن لها الدخول فيها، ويجب أن تكون نسبتهم بالمجلس لا تتعدى الثلث، وهم الأعضاء المسؤولون عن إدارة الأعمال اليومية داخل المؤسسة (الحمادي، 2019: 122-123).

د. **عضو غير تنفيذي:** العضو الذي لا يشغل منصب تنفيذي بالشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها، ولا يكون متفرغاً لإدارة الشركة ولا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها ("موقع مجلسي"، 2020). وتكمن أهمية المديرين غير التنفيذيين في مساهمتهم في تقديم الخبرة الخارجية الإضافية والمعلومات والرأي الخارجي الذي قد يكون أكثر موضوعية، كما يمكن مصدرًا جيداً لتوفير الاتصالات الخارجية للشركة (الحمادي، 2019: 123). ويجب أن نلاحظ أن العضو غير التنفيذي عن طريق علاقته بالشركة يمكن أن يكون عضو مستقل أو غير مستقل ("موقع مجلسي"، 2020).

هـ. **عضو مستقل خارجي:** وهو العضو الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وعددهم في المجلس لا يقل عن عضوين، بحيث لا يقوم بتأدية الخدمات الاستشارية للمنشأة أو للمنشآت التابعة لها، وألا يكون موظفاً فيها أو أحد الأشخاص المسيطرين عليها أو له صلة قرابة بأحد الأشخاص المسيطرين عليها (الحمادي، 2019: 123).

خصائص لجنة الحوكمة المحاسبية:

(1) **خصائص لجنة تقييم الأصول:** يجب أن يتحلى ممارس التقييم بالنزاهة والاستقلالية والكفاءة والسلوك المهني (ميثاق آداب وسلوك مهنة التقييم، 2015).

(2) **خصائص لجنة المراجعة الفعالة:** ترى دراسة (محروس، 2021: 433) أن خصائص لجنة المراجعة الفعالة تتمثل فيما يلي:

1. حجم اللجنة: أن لا يقل حجم اللجنة عن ثلاثة أعضاء.
 2. استقلال اللجنة: أن يكون جميع الأعضاء من غير التنفيذيين وأغلبهم مستقلين.
 3. الخبرة المالية للأعضاء: يجب أن يكون أحد الأعضاء على الأقل لديه خبرة بالنواحي المالية والمحاسبية.
 4. نشاط اللجنة: يجب أن تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة.
- وينبغي أن تضم اللجنة ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين، ويتولى أحدهم منصب رئيس اللجنة (تقرير اراميكس، 2018: 22).

مقومات لجنة الحوكمة المحاسبية:

1. **مقومات لجنة تقييم الأصول:** ينبغي للجنة تقييم الأصول ممارسة عملها من خلال الالتزام بمعايير تقييم الأصول وهي: متطلبات متعلقة بفئات محددة من الأصول، ويجب تطبيق هذه المتطلبات مع متطلبات واشتراطات المعايير العامة عند تقييم أي فئة معينة من فئات الأصول. وتقدم معايير الأصول معلومات مرجعية عن الخصائص التي تؤثر على قيمة كل أصل، بالإضافة إلى متطلبات محددة لأساليب التقييم المتعارف عليها والطرق المستخدمة لكل أصل (معايير التقييم الدولية، 2019: 11). وأن تحتوي لجنة تقييم الأصول على (عضوية خبير مُقيم أو أكثر من خارج المنشأة لديه معرفة وخبرة في تقييم كل أنواع الأصول وعضوية مختص من داخل المنشأة كمقيم داخلي وعضوية مراجع للتقييم) ليتم الوصول إلى نتيجة تقدير مقبولة^(*) وبحسب (معايير التقييم الدولية، 2019).
2. **مقومات لجنة المراجعة الفعالة:** ترى دراسات (Oroud, 2019; Christensen, omer, Shelley, & Wong, 2018; عيطة، 2021: 223-225) أن مقومات فعالية أداء لجنة المراجعة تتمثل في: استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمعرفة المحاسبية، وحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة.

(*) قام الباحثون بزيارات استطلاعية لبعض مدراء الشركات والإدارات (الخبرات والقيادات الإدارية) لشركات المنافع مجتمع الدراسة وعمل مقابلات معهم على دفعتين تم من خلالها الحصول على إجابات استفسارات الباحثين بخصوص تقييم قيمة رأس مال المنشأة الثابت والمتغيرات الأخرى في تلك الشركات: الزيارة الاستطلاعية الأولى في الفترة من 6 / 4 / 2018م إلى 12 / 4 / 2018م والزيارة الاستطلاعية الثانية من 11 / 3 / 2019م وحتى 25 / 3 / 2019م).

التعريفات الإجرائية وأبعاد آليات لجنة الحوكمة المحاسبية:

سيتم قياس آليات لجنة الحوكمة المحاسبية من خلال متغيرين وهي: لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة، والتي تضمنها التعريف، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

1. لجنة تقييم الأصول: اللجنة التي تقوم بتقييم رأس مال المنشأة الثابت من خلال أعضاء تتوفر فيهم النزاهة والاستقلالية والكفاءة والسلوك المهني، من خلال (النزاهة والاستقلالية، الكفاءة والسلوك المهني) وذلك بناءً على (ميثاق آداب وسلوك مهنة التقييم، 2015)

2. لجنة المراجعة الفعالة: اللجنة التي تقوم ترأب سلوك الإدارة وممارسة الحكم الموضوعي دون أية ضغوطات، من خلال عدد الأعضاء المستقلين والأعضاء غير التنفيذيين، وعدد الاجتماعات السنوية والاستثنائية، ويتميز أعضائها بالمعرفة والخبرة المالية اللازمة لتسيير مهامها، ومتابعة عملية التقييم ونتائجها من خلال (الاستقلالية ودورية الاجتماعات، والمهام والضوابط) وذلك بناءً على (عينة، 2021: 223-225).

الدراسات السابقة:

ناقشت بعض الدراسات أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، ولكنها لم تدرس أبعاد الأصول الثابتة المادية والمعنوية معاً، وتشير أغلب الدراسات إلى وجود أثر إيجابي، حيث توصلت دراسة (محمد، 2017: 765) إلى أن تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على رفع قيمة المنشأة، وأوضح استقصاء (McKinsey, 2002) أن حوالي ٢٢ % من المستثمرين لديهم استعداد أن يدفعوا علاوة على قيمة الشركة مقابل امتلاكها نظاماً جيداً للحوكمة وأن قيمة تلك العلاوة قد تصل إلى ١٩ % من قيمة الشركة (حسانين، 2009: 2)، ويظهر ما توصلت إليه دراسة (الفضل وحمد، 2015: 4) بأنه من الناحية الاقتصادية تعمل الحوكمة على تعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

قام (Bauer, Guenster & Otten, 2004) بإجراء دراسة مشابهة لدراسة (Gompers, Ishii & Metrick 2003) للفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٢ وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تمتلك نظاماً جيداً للحوكمة تحقق زيادة سنوية في معدلات العائد تصل إلى 16,4 %، وهي نفس ما توصلت إليه دراسات (Baek, Kang ; Beiner, Drobetz, Schmid & Zimmermann, 2006) و (Park, 2004) بأن التغير في قيمة المنشآت خلال فترة الأزمة المالية الكورية عام 1997م كان دالة للفروق في درجة تطبيق نظم حوكمة جيدة في ضوء مجموعة مؤشرات نظم الحوكمة المختارة، وتوصلت دراسة (جبر، 2012: 21) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وعلاقة تأثير موجبة ومعنوية بين الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والوصول للقيمة الحقيقية للسهم الواحد؛ وتوصلت دراسة (الفضل وراضي، 2010: 130) إلى وجود أثر لآليات الحوكمة في قيمة المنشأة عند التعبير عنها بمعدل العائد على الاستثمار وانعدام هذا الأثر عند التعبير عنها بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وفيما يتعلق بتطبيق لجنة تقييم الأصول في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فقد نوهت نظرية القيمة إلى أن القيمة الاقتصادية للمنشأة، هي قيمة الأصول التي يؤديها خبير مالي مستقل محايد لتقييم الشركة دون أي تأثير شخصي، وتحديد القيمة الموضوعية للشركة المعبر عنها كرأس مال والتي تتأتى من رأس مال ثابت ملموس وغير ملموس والذي ينتج من تقييم لهما عند نقطة زمنية معينة - تاريخ القياس - وهي قيمة تعكس المنافع الاقتصادية المتراكمة الحالية والمستقبلية المرجوة من الأصل: Meitner, 2006

(9-13) وأشارت دراسة (بحرية، 2016 : 141) إلى أنّ بناء توقعات مالية حول المنافع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة يتم عادةً بالانطلاق من بيانات تاريخية متوفرة في قوائم بيانات المنشأة، إذ وفي ظل نقص هذه البيانات أو عدم مصداقيتها في بعض الأحيان وذلك نظراً لعدم كفاءة النظام المعلوماتي في هذا النوع من المنشآت، فإنّ الخبير المقيم قد يحصل على نتائج غير دقيقة إذا ما كانت توقعاته مبنية على بيانات غير دقيقة وغير صادقة الأمر الذي من شأنه التأثير على قيمة المنشأة في الأخير، وأشار (Ewing, 2016:50) إلى أنّ المقيم يحتاج إلى مراعاة الاختلافات وأوجه التشابه مع المعاملات القائمة على السوق عند تقييم الأصول، وتوصلت دراسة (Asres, Lind & Alemu, 2020: 55) إلى أنه يجب ترك الخيار المحدد لطريقة التقييم لحكم المقيم الذي من المتوقع أن يستخدم خبرته ومعرفته بسوق العقارات لاتخاذ الخيار المناسب (ضمن الإطار القانوني المحدد) أما (مجل وعلاوي، 2015:7) فقد أشار إلى أنّ القيمة العادلة للأراضي والمباني بأنها القيمة السوقية المحددة بالتقييم، وتحدد من خلال القيمة التقديرية التي يجريها مقيمون مهنيون أكفاء .

وفيما يتعلق بتطبيق لجنة المراجعة الفعالة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فقد توصلت دراسة (عرفة ومليجي، 2014: 28) إلى دعم نظرية الوكالة لآلية عمل لجان المراجعة حيث تؤكد بأن لها دور محوري وتمارس الرقابة الفعالة من خلال ما تقدمه من أنشطة تساهم في تحسين جودة المراجعة، وتوصلت دراسة (شبيطة والشطناوي، 2020:222) إلى أنّ البنوك التي تتمتع بلجان مراجعة فعالة وجيدة، لديها قدرة على المساهمة وتعزيز كفاءة رأس المال الفكري؛ ولوجود تأثير معنوي إيجابي لعدد أعضاء لجنة المراجعة وخصائصها على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية؛ وتوصلت دراسة (عرفة ومليجي، 2015:1) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين كل من جودة لجان المراجعة وبين إجمالي القيمة المضافة والقيمة المضافة من رأس المال العيني (الملموس)، والقيمة المضافة من رأس المال الفكري، وأوضحت دراسة (حماد، 2005:152)، بأنّ دور لجنة المراجعة في القوائم المالية هو تقدير المجالات التي استخدمت فيها التقديرات المحاسبية ومدى مناسبة الأسس التي استخدمت في إجراء هذه التقديرات، أما دراسة (عبد الرحمن ومحمد، 2016:121) فقد بينت أنّ لجان المراجعة كآلية حوكمة من العوامل التي تؤدي إلى الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية، وتوصلت دراسة (عيطه، 2021: 267-268) إلى أنّ لجنة المراجعة الفعالة تعمل على زيادة المقدرة التفسيرية والتنبؤية وتسمح بتدفق المزيد من المعلومات وتحسين القابلية للمقارنة وزيادة الشفافية، في تقييم القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

هناك حاجة ماسة لشركات قطاع الاتصالات إحدى قطاعات شركات المنافع في تقييم إمكاناتها الفكرية والمادية لاستمرار بقائها في السوق، وضرورة عمل خطوات عملية في الانتقال إلى أحدث تقنية اتصالات لأخذ أكبر حصة سوقية في القطاع؛ حيث تدرج شركة يمن موبايل للهاتف النقال - إحدى شركات المنافع مجتمع الدراسة- الانتقال إلى تقنية الجيل الرابع (LTE-4G) كروية وتوجه استراتيجي تفصح عنه في التقرير السنوي لمجلس الإدارة ضمن التوجهات والرؤى المستقبلية للشركة من عام 2015م وحتى الان (التقرير السنوي لشركة يمن موبايل للأعوام 2015-2019)، وأظهر تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذي تم مناقشته مع رئيس مجلس شركة يمن موبايل حول الرقابة على موارد شركة يمن موبايل، عدم امتلاك شركة يمن موبايل طيف ترددي متاح لتمكينها من الانتقال إلى نظام الـ LTE حيث تحتاج إلى مساحة طيف ترددي يقدر بـ (20) ميغا هرتز مزدوج في حين أن الشركة في الوقت الحالي تمتلك فقط 10 ميغا هرتز، وعدم اهتمام إدارة الشركة بتبني مبادئ وقواعد الحوكمة، والتي من شأنها تعزيز الشفافية وتحديد المسؤوليات والواجبات بين الأطراف المختلفة في الشركة، والتوازن بين أصحاب المصالح، وتعزز الكفاءة الإدارية والإجراءات الرقابية لزيادة الموثوقية بالشركة

وبياناتها المالية، حسب اجتماعها مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في 2 أكتوبر 2018 (صفحة ويب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، 2018م)؛ مما اضطر الشركة كمعالجة لجزء من ملحوظات الاجتماع إلى إقرار دليل حوكمة الشركة عام 2019م وتشكيل ثلاث لجان للحوكمة وتشكيل اللجان الدائمة التابعة لمجلس الإدارة: (لجنة الترشيحات والحوكمة، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة التخطيط والاستثمار) وإعداد لائحة عمل تلك اللجان (التقرير السنوي لشركة يمن موبايل لعام 2019، 2020: 7) هذا التقييم التقني للبنية التحتية (مادياً وتقنياً) لإمكانيات الشركة واللازمة للانتقال لتقنية (LTE-4G) والتي أفصح عنها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمثابة مؤشر للحفاظ على عملاء الشركة قبل دخول تقنية (LTE-4G) من قبل الشركات المنافسة في قطاع الاتصالات وما يمكن حدوثه من انخفاض للقيمة الاقتصادية للشركة، كما هو ملاحظه بدأت تظهر ابتداءً من عام 2020م عندما أعلنت شركة واي عن قرب انطلاق تقنية (4G) من عدن، وأعلنت شركة سبأفون عن إمكانية الانتقال للجيل الخامس، مما يُظهر جلياً حاجة تلك الشركات وكل شركات المنافع إلى تقييم إمكانياتها التقنية ومتطلبات المادية.

وتظهر الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي لشركات المنافع في اليمن بغير قيمتها الحقيقية، نتيجة لعدم تقييم الأصول المادية والمعنوية (الفكرية) وعدم احتساب أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على تلك الأصول بالرغم من أن معدلات التضخم(*) في فلسطين واليمن تعتبر من أعلى المعدلات في دول الاسكوا(*) (وادي، 2006: 46) حيث تقدر نسبة ما فقده الريال اليمني من قيمته خلال خمس سنوات منذ بداية الحرب عام 2015م زهاء 176% (تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمني، 2020: 4)

مما يعكس الضرورة التي فرضت على شركات قطاع الاتصالات وشركات قطاع الغاز وشركات النقل كشركات منافع لمجتمع الدراسة الحالية إلى تقييم إمكانياتها الفكرية والمادية للبحث في أفضل الوسائل والتقنيات والابتكارات في توزيع السلع والخدمات للجمهور من قبل بعض شركات المنافع من جهة، وطرق زيادة حجم المبيعات لجميع شركات المنافع من جهة أخرى عبر لجنة حوكمة محاسبية تعمل على تقييم قيمة تلك الأصول المادية والمعنوية (القيمة الاقتصادية) والتأكد من مدى صحة التقديرات التي تم التوصل إليها عبر لجنة مراجعة فعالة(*).

لكل ذلك فإن المشكلة الجديرة بالدراسة تتمثل علمياً بغياب موضوع يتناول أثر تطبيق أليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وعملياً تتحدد بحاجة شركات المنافع في اليمن مجتمع الدراسة لتطبيق أليات لجنة الحوكمة المحاسبية المؤثرة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.

(*) التضخم: الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض السعر الحقيقي للعملة الوطنية.

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بدأت في عام 1974، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة للأمم المتحدة وتشكل جزءاً منها.

(*) زيارات استطلاعية لبعض مدراء الشركات والإدارات (الخبرات والقيادات الإدارية) لشركات المنافع مجتمع الدراسة وعمل مقابلات معهم، تم الإشارة إليها مسبقاً.

أسئلة الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة يمكن صياغة السؤال التالي:

ما درجة تأثير تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن؟ وسيتم الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- السؤال الفرعي الأول: ما درجة تأثير تطبيق لجنة تقييم الأصول في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن؟

- السؤال الفرعي الثاني: ما درجة تأثير تطبيق لجنة المراجعة الفعالة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن؟

أهداف الدراسة:

بناءً على أسئلة الدراسة تم صياغة الأهداف التالية:

- الهدف الرئيس: تحديد أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن. ويتفرع الهدف الرئيس إلى مجموعة من الأهداف الفرعية:

- الهدف الفرعي الأول: تحديد أثر تطبيق لجنة تقييم الأصول في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن.

- الهدف الفرعي الثاني: تحديد أثر تطبيق لجنة المراجعة الفعالة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية نظرية وأهمية عملية كالتالي:

الأهمية النظرية:

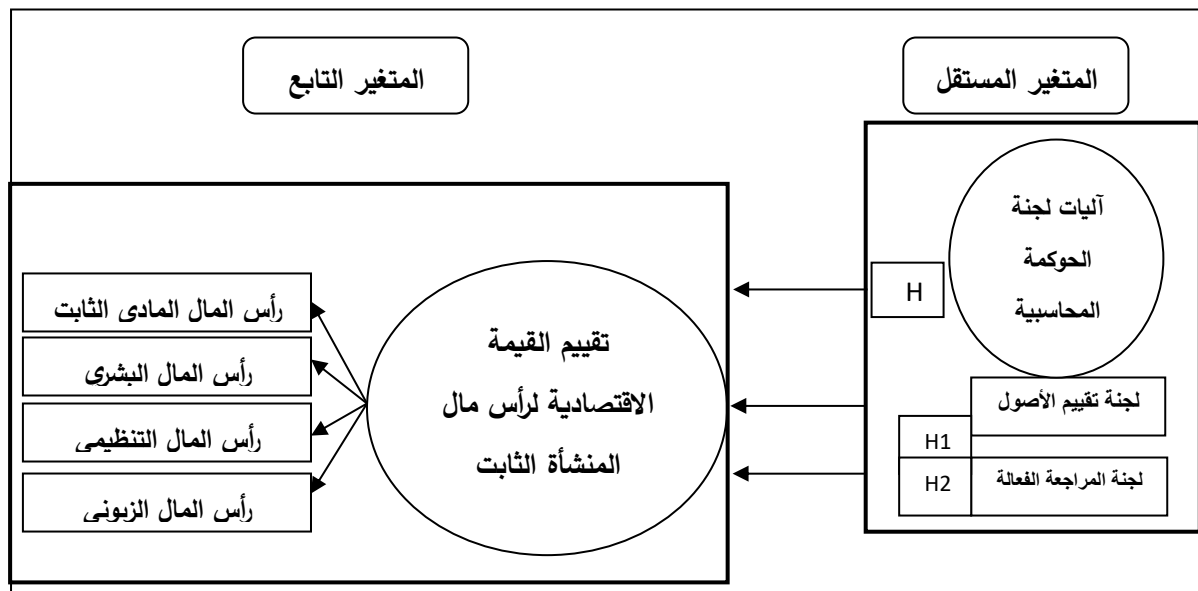
(1) تم إضافة مصطلح (لجنة لآليات الحوكمة المحاسبية لتصبح (آليات لجنة الحوكمة المحاسبية) إلى النموذج المعرفي كمتغير متخصص وهي تسمية جديدة لآليات مخصصة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة التي تناولت آليات الحوكمة المحاسبية وهو للتعبير عن فرق العمل المحاسبية ودورها في إضفاء مزيد من الشفافية والتمثيل الصادق للمعلومات والرقابة المانعة واللاحقة، وهي مصطلح قابل أن يتوسع في شموليته وخصوصيته في الدراسات المستقبلية بأن تضاف إليه آليات حالية أو جديدة تندرج تحت هذا المصطلح.

(2) تم إضافة آلية حوكمة محاسبية جديدة متمثلة في (لجنة تقييم الأصول) إلى النموذج المعرفي كآلية جديدة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة التي تناولت آليات الحوكمة المحاسبية.

- (3) تم تفسير النموذج المعرفي لمتغيرات الدراسة باستخدام نظرية الوكالة ونظرية القيمة مما يزيد من المساهمة العلمية للدراسة ويدعم علاقات التأثير في النموذج المعرفي.
 - (4) تم استخدام طريقة المربعات الجزئية الصغرى ببرنامج (Smartpls3) v3.3.3 كجيل ثاني في الإحصاء للتأكد من صلاحية الاستبانة عن طريق اختبار الصدق والثبات عن طريق تقييم النموذج القياسي وتقييم النموذج البنائي؛ ليستفيد منها الباحثون لاحقاً كمرجع لهذه الطريقة الإحصائية.
 - (5) تسهم الدراسة في تعزيز القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت لدى شركات المنافع مجتمع الدراسة والتركيز على تقييم الأصول الثابتة وخصوصاً المعنوية منها وهذا ما يميز تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في التقييم.
- الأهمية العملية:**

- (1) تناولها لمشكلة مهنية متعلقة بالقيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت باعتبارها هي الهدف التي تسعى له الشركات العاملة في اليمن بشكل عام وشركات المنافع بشكل خاص لأهمية تقييم الأصول المادية والمعنوية عبر أبعاد القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت والتي سيتم تناولها بهذه الدراسة، والتي لم تلقَ البحث الكافي رغم الحاجة إليها من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين.
 - (2) معالجة أحد المواضيع المتعلقة بدعم مسيرة التنمية في اليمن وهي تقييم قيمة رأس مال المنشآت، وتبسيط الضوء على الدور المطلوب من شركات المنافع القيام به نظراً لكبر حجم إيراداتها مقارنةً مع غيرها من الوحدات الاقتصادية.
 - (3) يعتبر التقييم السليم للأصول الثابتة حجر الزاوية في بناء قوائم مالية سليمة، وبالتالي يمكن بناءً عليها اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة في شركات المنافع.
 - (4) إمكانية استفادة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركات المنافع داخل اليمن وخارجها، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التوصيات للعمل بها خاصة فيما يتعلق بالتحول لتطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية، تعمل على تقييم رأس مال منشأة الثابت وفق معايير دولية، والاستفادة من تجارب دول الجوار في تقييم الأصول الثابتة، واستفادة الجهات الحكومية المنظمة للمهنة وخصوصاً في ظل التوجه الرسمي في اليمن للتحول إلى تطبيق وتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
- النموذج المعرفي:**

بناء على الاعتماد على عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة (شبيطة والشطناوي، 2020؛ ؛ سيد، 2016؛ معايير التقييم الدولية، 2019) والاعتماد على نظرية الوكالة (مطر والسويطي، 2008؛ 118-119؛ Adams, 1994:8) ونظرية القيمة (Meitner, 2006: 9-13)؛ يُمكن بناء النموذج المعرفي للدراسة الحالية كما هو موضح في الشكل الآتي:



شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية **H**: هناك أثر دال احصائياً لتطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابتة. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى **H1**: هناك أثر دال احصائياً لتطبيق لجنة تقييم الأصول في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابتة.

الفرضية الفرعية الثانية **H2**: هناك أثر دال احصائياً لتطبيق لجنة المراجعة الفعالة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابتة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات المرتبطة بمشكلة الدراسة عن طريق المنهج النوعي بإجراء المقابلات مع القيادات الإدارية في شركات المنافع مجتمع الدراسة والمنهج الكمي عبر توزيع الاستبانة على الأفراد عينة الدراسة، عبر المنهج التحليلي، وتم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي في تحديد أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابتة بالاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية لتحديد أثر تلك العلاقة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

استهدفت الدراسة الحالية جميع شركات المنافع العاملة في اليمن في قطاعات الاتصالات والنقل والغاز وفقاً لأسلوب الحصر الشامل، وعددها 11 شركة (يمن موبایل، المؤسسة العامة للاتصالات، تيلمين، إم تي إن، سبأفون، الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري، الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد، المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية، شركة الخطوط الجوية اليمنية، المؤسسة اليمنية العامة

للنفط والغاز، الشركة اليمنية للغاز). ويتكون مجتمع الدراسة المستهدف من 369 مشاركا في المراكز الرئيسية لشركات المنافع العاملة في العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة. وتم جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة من خلال النزول الميداني، والرجوع إلى المختصين في إدارة الموارد البشرية، والمواقع الإلكترونية الخاصة بشركات المنافع، وقد تم اختيار قطاعات الاتصالات والنقل والغاز كمجتمع للدراسة الحالية؛ نظرا لتنوع (ما تقدمه من منتجات وخدمات، أحجامها، غرضها، وملكيته، وجود تنافسية أو مقدم وحيد للخدمة أو السلعة، للوصول إلى أكبر تنوع في مجتمع الدراسة وبالتالي إمكانية أكبر في تعميم النتائج.

وقد تم توزيع الاستبانة على جميع عناصر المجتمع، وهي: 369 استبانة من خلال النزول الميداني المباشر والمتابعة المستمرة من قبل الباحثين، والاستعانة بموظفي الموارد البشرية، ومتعاونين، وتم استرداد 309 استبانة بنسبة 83.2 %، أما الاستبانات التي لم تسترد فعددها 60 استبانة بنسبة 16.26 %، والصالحة للتحليل 278 استبانة بنسبة 75.34 % من الاستبانات الموزعة. ويوضح الجدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

جدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

القطاع	م	الشركات العاملة في القطاع	العينة	الاستبانة المستردة	عدد الاستبانات المستردة	الصالحات للتحليل	نوع الاستبانة	الصالحات للتحليل حسب نوع الاستبانة	الإجمالي
الاتصالات	1	A شركة	24	24	24	24	تقليدي	24	24
			6.5%	100%	100%	100%	إلكتروني	0	
	2	B شركة	94	84	73	94	تقليدي	70	73
			25.4%	100%	89%	87%	إلكتروني	3	
	3	C شركة	10	10	10	10	تقليدي	10	10
تجارة			2.8%	100%	100%	100%	إلكتروني	0	
	4	D شركة	21	22	10	9	تقليدي	9	9
			5.8%	100%	45%	90%	إلكتروني	0	
	5	E شركة	27	27	12	11	تقليدي	11	11
			7.4%	100%	44%	92%	إلكتروني	0	
تجارة	6	A شركة	7	7	7	7	تقليدي	7	7
			1.9%	100%	100%	100%	إلكتروني	0	
	7	B شركة	49	49	38	36	تقليدي	30	36

	6	الالكتروني	95%	78%	100%	13.3%		
54	54	تقليدي	54	56	58	58	C شركة	8
	0	الالكتروني	96%	97%	100%	15.7%		
36	33	تقليدي	36	50	50	50	D شركة	9
	3	الالكتروني	72%	100%	100%	13.6%		
5	5	تقليدي	5	5	5	5	A شركة	10
	0	الالكتروني	100%	100%	100%	1.4%		
13	9	تقليدي	13	13	23	23	B شركة	11
	4	الالكتروني	100%	100%	100%	6.3%		
	100%	278	الإجمالي	278	309	369	369	الإجمالي

ملاحظة: تم ترميز شركات المنافع مجتمع الدراسة بناء على طلب بعض المستجيبين.

وحدة التحليل:

وحدة التحليل في الدراسة الحالية تتمثل في المنظمة (شركات المنافع العاملة في اليمن) كون أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت هي متغيرات تقاس على مستوى المنظمة.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في تطوير الاستبانة على الجانب النظري، والدراسات السابقة، وقد تم بناء تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (المتغير التابع) بالاعتماد على دراسات (الليمة، 2020؛ أحمد ومرادي، 2018؛ أبو لبدة، 2018؛ محمد، 2017: 112؛ فتحة، 2014؛ الشمري، 2013) والذي يتكون من أربعة أبعاد وهي: (1). رأس المال الثابت المادي: وقد تم قياسها من خلال 4 فقرات، (2). رأس المال البشري: وقد تم قياسها من خلال 10 فقرات، (3). رأس المال التنظيمي: وقد تم قياسها من خلال 10 فقرات. (4). رأس المال الزبوني: تم قياسها من خلال 9 فقرات.

وتم بناء قائمة آليات لجنة الحوكمة المحاسبية (المتغير المستقل) بالاعتماد على دراسات (الشيباني، 2019؛ تقرير اراميكس، 2018: 22؛ ميثاق آداب وسلوك مهنة التقييم، 2015؛ محمد والصقر، 2012؛ قطيشات، 2010؛ بنود، 2014) والذي يتكون من أربعة أبعاد: (1). النزاهة والاستقلالية: تم قياسها من خلال 4 فقرات، (2). الكفاءة والسلوك المهني: تم قياسها من خلال 5 فقرات، (3). الاستقلالية ودورية الاجتماعات: تم قياسها من خلال 5 فقرات، (4). المهام والضوابط: تم قياسها من خلال 4 فقرات.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى محورين رئيسين، المحور الأول: يتعلق بجمع بيانات عن واقع تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع (المتغير التابع). والمحور الثاني: يتعلق بجمع بيانات عن إمكانية تطبيق أليات لجنة الحوكمة المحاسبية في شركات المنافع (المتغير المستقل). ويبين الجدولين (2، 3) أبعاد وفقرات المتغيرين.

جدول (2): أبعاد وفقرات تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت

المتغير التابع	الأبعاد	عدد الفقرات م	الفقرة
تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	رأس الثابت المال المادي	1	l1q1
		2	l1q2
		3	l1q3
		4	l1q4
	رأس المال البشري	1	l2q1
		2	l2q2
		3	l2q3
		4	l2q4
		5	l2q5
		6	l2q6
رأس المال التنظيمي		7	l2q7
		8	l2q8
		9	l2q9
		10	l2q10
		1	l3q1
		2	l3q2
		3	l3q3
		4	l3q4
		5	l3q5
		10	

I3q6	6		
I3q7	7		
I3q8	8		
I3q9	9		
I3q10	10		
I4q1	1	رأس المال الزبوني	
I4q2	2		
I4q3	3		
I4q4	4		
I4q5	5		9
I4q6	6		
I4q7	7		
I4q8	8		
I4q9	9		

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للمتغير التابع، حيث تُشير (5) إلى موافق بشدة، وهي تعني أن تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع مرتفع جداً، ويُشير (1) إلى غير موافق بشدة، وهي تعني أن تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع منخفض جداً.

جدول (3): أبعاد وفقرات آليات لجنة الحوكمة المحاسبية

المتغير المستقل	الأبعاد	عدد الفقرات	م	الفقرة
لجنة تقييم الأصول	النزاهة والاستقلالية	4	1	D2Aq1
			2	D2Aq2
			3	D2Aq3
			4	D2Aq4



D2Bq1	1			
D2Bq2	2			
D2Bq3	3	5		
D2Bq4	4			
D2Bq5	5			
D1Aq1	1			
D1Aq2	2			
D1Aq3	3	5		
D1Aq4	4			
D1Aq5	5			
D1Bq1	1			
D1Bq2	2			
D1Bq3	3	4		
D1Bq4	4			

الكفاءة والسلوك المهني

الاستقلالية
الاجتماعات

لجنة المراجعة الفعالة

وتورية

المهام والضوابط

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للمتغير المستقل، حيث تُشير (5) إلى موافق بشدة، وهي تعني أن إمكانية تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في شركات المنافع مرتفع جداً، ويُشير (1) إلى غير موافق بشدة، وهي تعني أن إمكانية تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في شركات المنافع منخفض جداً.

اختبار صدق المحتوى للأداة:

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في الجوانب الأكاديمية والمهنية والإحصائية في اليمن والسودان وماليزيا والبالغ عددهم 22، للتأكد من أن الاستبانة تتضمن فقرات كافية وشاملة لتحديد درجة تأثير آليات لجنة الحوكمة المحاسبية ومستوى تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وقد أبدى المحكمون آراءهم وقدموا مقترحاتهم وملحوظاتهم حول تعديل بعض الفقرات، أو إعادة صياغتها، أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة بحيث تزيد من تحسين الاستبانة، وبناء على ملحوظات المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية (SmartPLS) في تقييم نموذج القياس، وتقييم النموذج البنائي، وتقييم معاملات المسار واختبار الفرضيات.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: نتائج تقييم نموذج الدراسة:

تم تقييم نموذج الدراسة الحالية وتحليل بيانات الدراسة باستخدام حزمة برامج المربعات الصغرى الجزئية SmartPLS الإصدار (v.3.3.3) وذكر (Hair, Hult, Ringle, and Sarstedt, 2017) أن الخطوة الأولى في تقييم نتائج نمذجة البيانات باستخدام PLS هي تقييم النموذج القياسي ومن ثم الانتقال إلى تقييم النموذج البنائي وتختلف طريقة تقييم النموذج حسب نوعها انعكاسية reflective أو تكوينية formative.

أنواع النماذج

هناك نوعان من النماذج نماذج انعكاسية Reflective ونماذج تكوينية formative كالتالي:

- النماذج الانعكاسية Reflective ويكون سهم المؤشر فيها من البعد إلى الفقرة ويجب أن يكون الارتباط بين الفقرات عالي ويمكن حذف الفقرات دون أن تؤثر على البعد كلياً.
 - النماذج التكوينية formative ويكون سهم المؤشر فيها من الفقرة إلى البعد ولا يجب أن يكون الارتباط بين الفقرات عالياً ولا يمكن حذف أي فقرة لأنها تؤثر على البعد كلياً.
- تقييم نموذج القياس:

يشير نموذج القياس إلى العلاقات بين الأبعاد وفقراتها وكيفية قياس الأبعاد من خلال الفقرات، ويعتبر الصدق والثبات معيارين أساسيين يُستخدمان في تقييم نموذج القياس. حيث يتم تقييم الاتساق الداخلي للتحقق من ثبات أداة القياس، وتقييم صدق التقارب والتمايز للتحقق من دقة أداة القياس (Sekaran & Bougie, 2016)

يتم تقييم النموذج القياسي الانعكاسي بما يلي (Henseler, Ringle and Sarstedt, 2015):

- تقييم ثبات الفقرة: حيث يجب أن يكون تشعب الفقرة أكبر من (0.708) لكل فقرة.
- تقييم الثبات الكلي Composite Reliability (CR) والاتساق الداخلي: حيث يجب أن تكون بين (0.7) و(0.95) فإذا كانت أكبر من (0.95) فإنها تعتبر مشكلة وتظهر أن الفقرات متشابهة وتؤثر على مصداقية البيانات وتؤدي إلى زيادة الخط (Diamantopoulos, Sarstedt, Fuchs, Wilczynski and Kaiser, 2012; Drolet and Morrison, 2001) كما يمكن استخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات إلا أنه أقل دقة ولها نفس القياسات حيث أقل قيمة (0.7) وأعلى قيمة (0.95).
- تقييم صدق التقارب والمتمثلة في (متوسط التباين المستخرج) Average variance extracted (AVE) حيث أورد (Hair, Risher, Sarstedt and Ringle, 2019) أنه يجب أن تكون أكبر من (0.5) لتوضح أن البعد يفسر أكثر من 50% من التباين في الفقرات التابعة له.
- صدق التمايز discriminant validity ولها ثلاثة طرق:
- طريقة (Fornell-lacker, 1990): وهي أن يكون الجذر التربيعي لمربع التباين المستخرج AVE للبعد أكبر من التباين بين البعد وبقية الأبعاد الأخرى في نفس النموذج.

ح. طريقة سمة اللاتجانس - أحادية السمة (heterotrait-monotrait ratio (HTMT): اقترح (Henseler et al., 2015) هذه الطريقة كبديل للطريقة المذكورة أعلاه وهي عبارة عن متوسط الارتباط لفقرات لأبعاد النموذج مقارنة نسبيا بمتوسط الارتباط بين فقرات البعد المعين والذي يجب أن تكون أقل من (0.85) لتبين أنه لا يوجد ارتباط عالي بين البعد وبقية الأبعاد الأخرى وأن البعد متميز عن بقية الأبعاد الأخرى.

ط. التشبعات التقاطعية (cross-loading): والتي تبين صدق تمايز الفقرة حيث يجب أن يكون فيها تشبع فقرات البعد المعين أعلى من تشبعاتها التقاطعية مع فقرات الأبعاد الأخرى.

ي. جدول (4): تقييم نموذج القياس (ثبات الفقرة والاتساق الداخلي، وصدق التقارب)

البعد درجة ثانية (المتغير التابع)	البعد درجة أولى (البعد)	الفقرات	التشبع Factor Loading	الفا كرونباخ (α)	الثبات المركب (CR)	متوسط التباين المستخرج (AVE)
رأس المال الثابت المادي		l1q1	0.893	0.867	0.909	0.715
		l1q2	0.825			
		l1q3	0.839			
		l1q4	0.822			
		l2q3	0.709			
رأس المال البشري		l2q4	0.780	0.859	0.895	0.587
		l2q7	0.698			
		l2q8	0.798			
		l2q9	0.793			
		l2q10	0.813			
رأس المال التنظيمي		l3q2	0.790	0.937	0.947	0.665
		l3q3	0.798			
		l3q4	0.790			
		l3q5	0.765			
		l3q6	0.850			
تقييم الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت		l3q7	0.831	0.851		
		l3q8	0.851			

			0.837	I3q9	
			0.825	I3q10	
			0.789	I4q2	
			0.812	I4q3	
			0.799	I4q4	
0.599	0.923	0.904	0.681	I4q5	رأس المال الزبوني
			0.707	I4q6	
			0.828	I4q7	
			0.789	I4q8	
			0.777	I4q9	

يتبع الجدول (4)

متوسط التباين المستخرج (AVE)	الثبات المركب (CR)	الفا كرونباخ (α)	التشيع Loadin g	البعد درجة أولى الفقرة	البعد درجة ثانية المتغيرات الفرعية	البعد درجة ثالثة المتغير المستقل
0.688	0.898	0.849	0.848	D2Aq1	لجنة تقييم الأصول	آليات لجنة الحوكمة المحاسبية
			0.802	D2Aq2		
			0.842	D2Aq3		
			0.826	D2Aq4		
0.724	0.929	0.905	0.857	D2Bq1	الكفاءة والسلوك المهني	
			0.837	D2Bq2		

				0.836	D2Bq3	
				0.864	D2Bq4	
				0.860	D2Bq5	
				0.818	D1Aq1	
				0.787	D1Aq2	
0.645	0.900	0.860	0.670	D1Aq3	الاستقلالية ودورية الاجتماعات	لجنة المراجعة الفعالة
				0.855	D1Aq4	
				0.869	D1Aq5	
				0.853	D1Bq1	
0.675	0.892	0.838	0.833	D1Bq2	المهام والضوابط	
			0.853	D1Bq3		
			0.741	D1Bq4		

ك. بالاعتماد على بيانات الجدول (4) يمكن الوصول إلى تقييم نموذج القياس (ثبات الفقرة والاتساق الداخلي، وصدق التقارب) كالتالي:

الخطوة الأولى: تقييم ثبات الفقرة:

وفقاً ل (Hair et al, 2019) يجب أن يكون تشبع المؤشر أكبر من (0.708) لكي يفسر البعد ما يزيد على 50% من التباين في المؤشر، وبناء على ذلك فإن المؤشرات في أبعاد المتغير التابع أغلبها أكبر من (0.708) باستثناء الفقرة رقم 7 في بعد رأس المال البشري وبالتالي فإنه لا داعي لحذفها وفقاً (Hair et al, 2019) كون متوسط التباين المستخرج للبعد أكبر من (0.5).

أما المؤشرات في أبعاد المتغير المستقل أغلبها أكبر من (0.708) باستثناء الفقرة رقم 2 في بعد الاستقلالية ودورية الاجتماعات وبالتالي فإنه لا داعي لحذفها وفقاً (Hair et al, 2019) كون متوسط التباين المستخرج للبعد أكبر من (0.5).

الخطوة الثانية: تقييم ثبات الاتساق الداخلي:

يتم تقييم ثبات الاتساق الداخلي للبعد من خلال الثبات المركب CR والذي وفقاً ل (Hair, Sarstedt, Ringle and Gudergan, 2018) يجب أن تكون أكبر من (0.700) وأقل من (0.950) ويلاحظ في الجدول (4) أن قيمة الثبات المركب لكل أبعاد المتغيرين المستقل والتابع أكبر من (0.700) وأقل من (0.950) مبيناً أن هناك اتساق داخلي لفقرات كل بعد، ويمكن تقييم ثبات الاتساق الداخلي

أيضا باستخدام معامل الفا كرونباخ (α) حيث أنه يقاس بنفس الثبات المركب الذي يجب أن يكون أكبر من (0.700) وأقل من (0.950) ويلاحظ أن قيم معامل الفا كرونباخ لأبعاد المتغيرين المستقل والتابع كلها أكبر من (0.700) وأقل من (0.950) وهذا يفسر أن المؤشرات لأبعاد المتغيرين المستقل والتابع تتسم بثبات واتساق داخلي عالي

ووفقا لما ذكره (Hair et al., 2019) فإن معامل الفا كرونباخ (α) يعتبر أقل دقة من الثبات المركب لأن المؤشرات فيه ليس لها أوزان بينما يعتمد الثبات المركب على التشبعات للمؤشرات.

وقد أظهرت النتائج في الجدول (4) أن قيم الثبات المركب تراوحت بين (0.892) و(0.947) وقيم ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.838) و(0.937) لكل بُعد. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتساق الداخلي لجميع الأبعاد ذات ثبات عال، وبالتالي يمكن القول أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرين المستقل والتابع بدرجة عالية من الثبات.

الخطوة الثالثة: تقييم صدق التقارب:

ويتم قياس صدق التقارب من خلال متوسط التباين المستخرج لمربع التشبعات لفقرات كل بُعد والتي وفقاً ل (Hair et al, 2018) يجب أن تكون أكبر من (0.5) ويعني ذلك أن البعد يفسر ما نسبته 50% أو أكثر في تباين مؤشرات ومن الجدول (4) يتضح أن قيم متوسط التباين المستخرج لأبعاد المتغير التابع والمستقل كلها أكبر (0.5) مبيناً أن هناك صدق تقارب في أبعاد المتغير وأن كل بُعد منها يفسر أكثر من 50% من التباين في مؤشرات.

الخطوة الرابعة: تقييم صدق التمايز:

يعني صدق التمايز أن البعد يختلف عن الأبعاد الأخرى في النموذج (Hair et al, 2017)، بعبارة أخرى، يجب أن يكون لكل بُعد ارتباط مع مؤشرات أكبر من ارتباطه مع مؤشرات الأبعاد الأخرى (Hair et al, 2017) ويتم قياس صدق التمايز من خلال طريقة (Fornell-lacker, 1990) وطريقة التشبعات المتقاطعة وطريقة نسبة أحادية وتغاير السمة.

1) تقييم صدق تمايز البعد (طريقة فورنل لاكلر):

جدول (5): تقييم صدق تمايز الفقرات باستخدام طريقة التشبعات المتقاطعة

البعد	رأس المال الثابت المادي	رأس المال البشري	رأس المال التنظيمي	رأس المال الزبون	النزاهة والاستقلالية	الكفاءة والسلوك المهني	الاستقلالية ودورية الاجتماعات	المهام والضوابط
رأس المال الثابت المادي	0.845							
رأس المال البشري	0.267	0.766						
رأس المال التنظيمي	0.192	0.361	0.816					

رأس المال الزبوني	0.232	0.434	0.670	0.774			
النزاهة والاستقلالية	0.173	0.267	0.172	0.304	0.830		
الكفاءة والسلوك المهني	0.166	0.359	0.240	0.373	0.640	0.851	
الاستقلالية ودورية الاجتماعات	0.211	0.230	0.441	0.444	0.470	0.504	0.803
المهام والضوابط	0.154	0.248	0.478	0.413	0.407	0.470	0.631
							0.821

من الجدول (5) يتضح أن مربع متوسط التباين المستخرج لكل بعد أكبر من قيمة الارتباط بين البعد ذاته وبقيّة الأبعاد الأخرى وبالتالي فإن هناك صدق تمايز في أبعاد الدراسة.

(2) طريقة سمة اللاتجانس - أحادية السمة (HTMT):

يقاس صدق التمايز للبعد بطريقة (HTMT) والتي ذكر (Hair et al, 2018) أنها يجب أن تكون أقل من (0.85) ويسمح أن تصل القيمة إلى أقل من (0.90) كمحك قياس بداية، أما إذا تجاوزت قيمتها (0.90) وما فوق فإنه لا يوجد صدق تمايز.

وقد أشارت النتائج في الجدول (6) إلى أن جميع قيم نسبة أحادية السمة (HTMT) تتراوح بين (0.182) كحد أدنى و(0.730) كحد أعلى، ويلاحظ أن هذه القيم أقل من (0.85)، وبالتالي تشير هذه النتيجة إلى صدق تمايز الأبعاد، وعدم وجود ارتباط عالٍ بينها.

جدول (6): تقييم صدق التمايز باستخدام طريقة أحادية السمة (HTMT)

البعد	رأس المال الثابت المادي	رأس المال البشري	رأس المال التنظيمي	رأس المال الزبوني	النزاهة والاستقلالية	الكفاءة والسلوك المهني	الاستقلالية ودورية الاجتماعات	المهام والضوابط
رأس المال الثابت المادي								
رأس المال البشري	0.307							
رأس المال التنظيمي	0.212	0.394						
رأس المال الزبوني	0.259	0.486	0.722					
النزاهة والاستقلالية	0.198	0.307	0.201	0.342				
الكفاءة والسلوك المهني	0.187	0.405	0.259	0.409	0.728			

0.571	0.542	0.494	0.484	0.259	0.248	الاستقلالية الاجتماعية ودورية
0.730	0.534	0.471	0.471	0.535	0.286	0.182 المهام والضوابط

(3) طريقة التشعبات المتقاطعية:

يتحقق صدق التمايز بين المؤشرات إذا كان التشعب الخارجي للمؤشر مع بُعد أعلى من تشعباته المتقاطعة مع الأبعاد الأخرى (ارتباط الفقرة ببُعدها أعلى من ارتباطها مع بقية الأبعاد الأخرى) (Hair et al, 2017) وقد أظهرت نتائج تقييم التشعبات المتقاطعة في الجدول (7) أن تشعبات الفقرات (القيم الغامقة) التابعة لكل بُعد أعلى من تشعباتها المتقاطعة مع الأبعاد الأخرى - أي أن الفقرة الغامقة تحت بُعدها هي أعلى قيمة أفقياً، أي أن الفقرة تنتمي للبعد الصحيح التي ترتبط به بأعلى قيم، وبالتالي لا يوجد تداخل بين فقرات الأبعاد وتتميز فقرات كل بُعد عن فقرات الأبعاد الأخرى، وهناك صدق تمايز في الفقرات.

جدول (7): تقييم صدق تمايز الفقرات باستخدام طريقة التشعبات المتقاطعة

رمز المؤشر	رأس المال الثابت المادي	رأس المال البشري	رأس المال التنظيمي	رأس المال الزبوني	لجنة تقييم الأصول		لجنة المراجعة الفعالة	
					النزاهة والاستقلالية	الكفاءة والسلوك المهني	الاستقلالية ودورية الاجتماعات	المهام والضوابط
l1q1	0.893	0.215	0.164	0.186	0.108	0.111	0.184	0.146
l1q2	0.825	0.224	0.139	0.182	0.165	0.168	0.214	0.155
l1q3	0.839	0.254	0.149	0.225	0.179	0.174	0.172	0.110
l1q4	0.822	0.208	0.195	0.187	0.131	0.105	0.143	0.111
l2q10	0.813	0.301	0.255	0.318	0.163	0.243	0.151	0.173
l2q2	0.432	0.196	0.206	0.168	0.295	0.322	0.196	0.223
l2q3	0.709	0.143	0.186	0.286	0.191	0.208	0.094	0.111
l2q4	0.780	0.199	0.245	0.317	0.249	0.315	0.185	0.181
l2q6	0.521	0.159	0.112	0.097	0.128	0.164	0.057	0.093
l2q7	0.698	0.222	0.349	0.377	0.265	0.340	0.265	0.243
l2q8	0.797	0.156	0.343	0.364	0.198	0.264	0.186	0.216
l2q9	0.792	0.200	0.252	0.315	0.154	0.264	0.152	0.195
l3q10	0.825	0.320	0.320	0.600	0.173	0.207	0.356	0.378
l3q2	0.790	0.300	0.300	0.497	0.037	0.152	0.302	0.357

0.391	0.377	0.182	0.084	0.540	0.798	0.330	0.166	I3q3
0.397	0.329	0.104	0.042	0.464	0.790	0.300	0.164	I3q4
0.260	0.244	0.123	0.105	0.475	0.765	0.166	0.115	I3q5
0.406	0.365	0.179	0.120	0.552	0.850	0.310	0.158	I3q6
0.468	0.431	0.256	0.235	0.574	0.831	0.349	0.180	I3q7
0.450	0.426	0.267	0.236	0.579	0.851	0.301	0.177	I3q8
0.385	0.387	0.271	0.203	0.620	0.837	0.261	0.129	I3q9
0.196	0.303	0.199	0.136	0.497	0.469	0.245	0.186	I4q1
0.334	0.359	0.282	0.180	0.789	0.566	0.331	0.176	I4q2
0.351	0.400	0.336	0.285	0.812	0.555	0.443	0.204	I4q3
0.384	0.394	0.348	0.275	0.799	0.553	0.321	0.149	I4q4
0.212	0.200	0.197	0.197	0.681	0.388	0.309	0.182	I4q5
0.248	0.280	0.224	0.127	0.707	0.459	0.235	0.113	I4q6
0.360	0.422	0.319	0.306	0.828	0.579	0.353	0.225	I4q7
0.288	0.291	0.268	0.231	0.788	0.506	0.332	0.220	I4q8
0.355	0.369	0.311	0.256	0.777	0.518	0.343	0.156	I4q9
0.484	0.819	0.327	0.338	0.315	0.393	0.121	0.112	D1Aq1
0.458	0.787	0.398	0.359	0.393	0.383	0.217	0.218	D1Aq2
0.348	0.669	0.387	0.301	0.268	0.223	0.136	0.181	D1Aq3
0.594	0.856	0.435	0.418	0.356	0.357	0.238	0.159	D1Aq4
0.609	0.869	0.473	0.451	0.435	0.397	0.199	0.183	D1Aq5
0.853	0.547	0.413	0.332	0.339	0.421	0.264	0.183	D1Bq1
0.833	0.519	0.406	0.343	0.340	0.420	0.200	0.052	D1Bq2
0.852	0.557	0.441	0.440	0.357	0.396	0.185	0.130	D1Bq3
0.744	0.441	0.264	0.199	0.322	0.328	0.162	0.142	D1Bq4
0.402	0.471	0.564	0.847	0.256	0.191	0.288	0.197	D2Aq1
0.237	0.311	0.493	0.804	0.191	0.023	0.141	0.080	D2Aq2

0.368	0.391	0.500	0.842	0.290	0.163	0.185	0.099	D2Aq3
0.335	0.377	0.564	0.825	0.266	0.182	0.262	0.191	D2Aq4
0.409	0.442	0.857	0.607	0.295	0.140	0.239	0.095	D2Bq1
0.397	0.404	0.837	0.542	0.338	0.192	0.327	0.154	D2Bq2
0.456	0.428	0.835	0.488	0.302	0.239	0.298	0.140	D2Bq3
0.352	0.443	0.864	0.537	0.315	0.229	0.355	0.158	D2Bq4
0.386	0.427	0.860	0.546	0.337	0.226	0.313	0.161	D2Bq5

تقييم نموذج القياس الانعكاسي لأبعاد الدرجة الثانية للمتغير التابع:

اقترح الباحثون العديد من الطرق في تحديد وقياس الأبعاد من الدرجة الثانية في نمذجة المعادلة البنائية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، وأبرزها ثلاث طرق، وهي: (1) الطريقة الهرمية (2) طريقة المرحلتين: والتي تنقسم إلى قسمين: المدمجة والمنفصلة. (3) الطريقة الهجينة. وقد استخدمت الدراسة الحالية طريقة المرحلتين؛ كونها الأنسب؛ لأن عدد الفقرات في الأبعاد غير متساوية، واعتمدت الدراسة في تقييم نموذج القياس الانعكاسي من الدرجة الثانية على طريقة المرحلتين المنفصلة، حيث يتم قياس أبعاد الدرجة الأولى في المرحلة الأولى بدون قياس أبعاد الدرجة الثانية، ومن ثم يتم استخدام المتوسطات المعيارية لأبعاد الدرجة الأولى كمؤشرات لأبعاد الدرجة الثانية في المرحلة الثانية (الريدي والحميري، 2021).

وقد أشارت نتائج تقييم النموذج القياسي الانعكاسي من الدرجة الثانية إلى الآتي:

1) تقييم ثبات الفقرة (الأبعاد من الدرجة الأولى):

يتضح من الجدول (8) أن تشبع قيم مؤشرات أبعاد المتغير التابع الثالث والرابع أكبر من (0.708) ما عدا البعد الأول والثاني وبالتالي فإنه لا داعي لحذفهما وفقاً (Hair et al., 2019) كون متوسط التباين المستخرج للأبعاد أكبر من (0.5).

2) ثبات الاتساق الداخلي (الأبعاد من الدرجة الثانية):

يتضح من الجدول (8) أن جميع قيم الثبات المركب وقيم ألفا كرونباخ أعلى من (0.700) وأقل من (0.95)، وهذا يشير إلى أن الاتساق الداخلي لأبعاد الدرجة الثانية ذو ثباتٍ عالٍ.

3) صدق التقارب (الأبعاد من الدرجة الثانية):

يظهر في الجدول (8) أن جميع قيم متوسط التباين المفسر أكبر من (0.50)؛ وهذا يدل على وجود تقارب بين كل بُعد من الدرجة الثانية وأبعاده من الدرجة الأولى.

جدول (8): تقييم ثبات المؤشر والاتساق الداخلي، وصدق التقارب للمتغير التابع

الأبعاد من الدرجة الثانية (المتغيرات)	الأبعاد من الدرجة الأولى (الأبعاد)	التشبع الخارجي Loading	الفاكرونباخ (α)	الثبات المركب (CR)	متوسط التباين المستخرج (AVE)
رأس المال الثابت المادي	0.359	0.867			
رأس المال البشري	0.665	0.859			
رأس المال التنظيمي	0.870	0.937			
رأس المال الزبوني	0.868	0.904			
تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت				0.799	0.520

تقييم تحقق شروط النموذج القياسي من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة (تكويني) للمتغير المستقل:

جدول (9): تقييم تحقق شروط النموذج القياسي من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة (تكويني)

درجة المتغير	المسار	الوزن الخارجي	معامل تضخم التباين
الدرجة الثانية	النزاهة والاستقلالية - < لجنة تقييم الأصول	0.557	1.663
	الكفاءة والسلوك المهني - < لجنة تقييم الأصول	0.622	1.694
	الاستقلالية ودورية الاجتماعات - < لجنة المراجعة الفعالة	0.548	1.663
	المهام والضوابط - < لجنة المراجعة الفعالة	0.479	1.694
الدرجة الثالثة	لجنة تقييم الأصول - < آليات لجنة الحوكمة المحاسبية	0.536	1.569
	لجنة المراجعة الفعالة - < آليات لجنة الحوكمة المحاسبية	0.549	1.569

من الجدول (9) يتضح أن أوزان أبعاد المتغير المستقل كمؤشرات من الدرجة الثانية أكبر من (0.10) وبالتالي تحقق صدق التقارب كما أن معامل تضخم التباين أقل من (3.3) وبالتالي تحققت شروط تقييم النموذج القياسي من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة.

4) صدق تمايز المتغيرات من الدرجة الثانية (الأبعاد):

وفقاً (MacKenzie, Podsakoff, & Jarvis, 2005) فإن صدق تمايز الأبعاد التكوينية هو أن تكون العلاقة بين المتغيرات التكوينية من الدرجة الثانية وبقية المتغيرات في النموذج أقل من (0.700).

يلاحظ من الجدول (10) أن قيم نسبة أحادية وتغاير السمة (HTMT) أقل من (0.700)؛ وهذا يشير إلى تحقق صدق تمايز الأبعاد التكوينية من الدرجة الثانية، وأنه لا يوجد ارتباط عالٍ بين البعد من الدرجة الثانية وبقية الأبعاد الأخرى، وأن كل بُعد من الدرجة الثانية مختلف عن الأبعاد الأخرى.

جدول (10): تقييم صدق تمايز أبعاد الدرجة الثانية (تكويني) باستخدام طريقة (HTMT)

المتغيرات	آليات لجنة الحوكمة المحاسبية	تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت
آليات لجنة الحوكمة المحاسبية	1	
تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.551	1

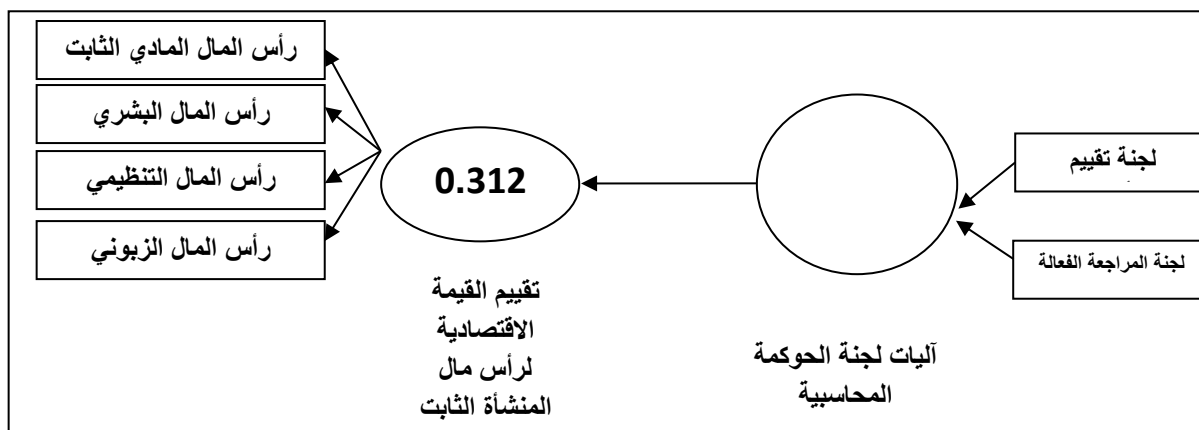
تقييم النموذج البنائي للمتغيرات الكلية من الدرجة الثانية:

أكدت نتائج تقييم نموذج القياس الانعكاسي والتكويني صدق وثبات أداة القياس، عند الانتهاء من تقييم النموذج القياسي يتم البدء في تقييم النموذج البنائي ويشتمل على التالي:

أولاً: معامل التحديد (R^2):

تختلف قيمة معامل التحديد (R^2) من (0) إلى (1)، حيث تعني (0) أن التباين المفسر منخفض، وتعني (1) أن التباين المفسر مرتفع. ويمكن تحديد قدرة النموذج على تفسير المتغير التابع من خلال قيمة (R^2) ذكر (Shmueli and Koppius, 2011) أن معامل التحديد هو عبارة عن قياس القوة التفسيرية للنموذج داخل العينة ويعتبر معامل التحديد هو نسبة التباين الذي يفسره المتغير المستقل في المتغير التابع ويقارن بالقيم التالية:

(0.25 - 0) (ضعيف) و(0.25 - 0.500 متوسط) و(0.750 قوي) (Henseler, Ringle and Sinkovics, 2009; Hair, Ringle, and Sarstedt, 2011) وكما ذكر (Hair et al, 2019) فإن أقل قيمة مقبولة لمعامل التحديد (R^2) هي (0.10). ويوضح الشكل (2) نتائج تقييم معامل التحديد (R^2):



شكل (2): تقييم معامل التحديد (R^2)

يتضح من الشكل (2) أن قيمة معامل التحديد لتقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (0.312)؛ وهذا يشير إلى أن آليات لجنة الحوكمة المحاسبية تفسر ما نسبته 31.2 % من متغير تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت من خلال متغيرات لجنة

تقييم الأصول ولجنة المراجعة الفعالة، وبالتالي تمثل هذه القيمة مستوى متوسطاً، بينما تم تفسير النسبة المتبقية والبالغة 68.8% بمتغيرات أخرى لم تتم مناقشتها في هذه الدراسة.

ثانياً: ملائمة التنبؤ (Q2)

وتقاس الدقة التنبؤية لنموذج الدراسة من خلال استخدام إحصائية (Geisser, 1974; Stone, 1974) والتي تقوم على حذف بعض القيم من مصفوفة البيانات باستخدام إجراء (Blindfolding⁽¹⁾) ويتم احتساب قياس المتوسط لها والتقدير الإحصائية للقيم المتبقية والقيم المحذوفة وبالتالي فإن (Q²) تعتبر قياساً للتنبؤ خارج وداخل عينة الدراسة حيث أنها تقارن القيم المحذوفة مع القيم (خارج العينة) والقيم المتبقية (داخل العينة) (Rigdon, 2014; Sarstedt, Ringle, Smith, Reams & Hair, 2014) ثم تقوم بمقارنة القيم بين (خارج العينة) و(داخل العينة) وحينما تكون الفروق بين القيم المحذوفة والمتبقية صغيرة فإن ذلك مؤشر على أن الدقة التنبؤية للنموذج قوية وليكون النموذج ذا دقة تنبؤية يجب أن تكون قيمة (Q²) أكبر من صفر، وعندما تكون الاختلافات بينهما صغيرة؛ فهذا يعني أن نموذج المسار يتمتع بدقة تنبؤية عالية. وعندما تكون قيمة ملائمة التنبؤ (Q²) أكبر من الصفر فإنها تعني أن النموذج لديه دقة تنبؤ، أما إذا كانت مساوية للصفر أو أقل فإن هذا مؤشر إلى عدم دقة النموذج من حيث التنبؤ (Hair et al., 2019). وكقاعدة عامة، فإن قيم (Q²) أعلى من (0) أو (0.15) أو (0.35) والتي تشير إلى أن الملائمة التنبؤية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة لنموذج مسار (PLS) على التوالي (Hair et al., 2019) والجدول (9) يبين نتائج تقييم ملائمة النموذج للتنبؤ.

جدول (11): تقييم ملائمة التنبؤ (Q²) على مستوى أبعاد المتغير التابع

الأبعاد	(SSO) مجموع مربع المشاهدات	(SSE) مجموع مربع أخطاء التنبؤ	Q ² (=1-SSE/SSO) ملائمة التنبؤ	التقدير
رأس المال الثابت المادي	278	253.536	0.088	ضعيفة
رأس المال البشري	278	208.5	0.250	متوسطة
رأس المال التنظيمي	278	139.556	0.498	عالية
رأس المال الزبوني	278	154.29	0.445	عالية

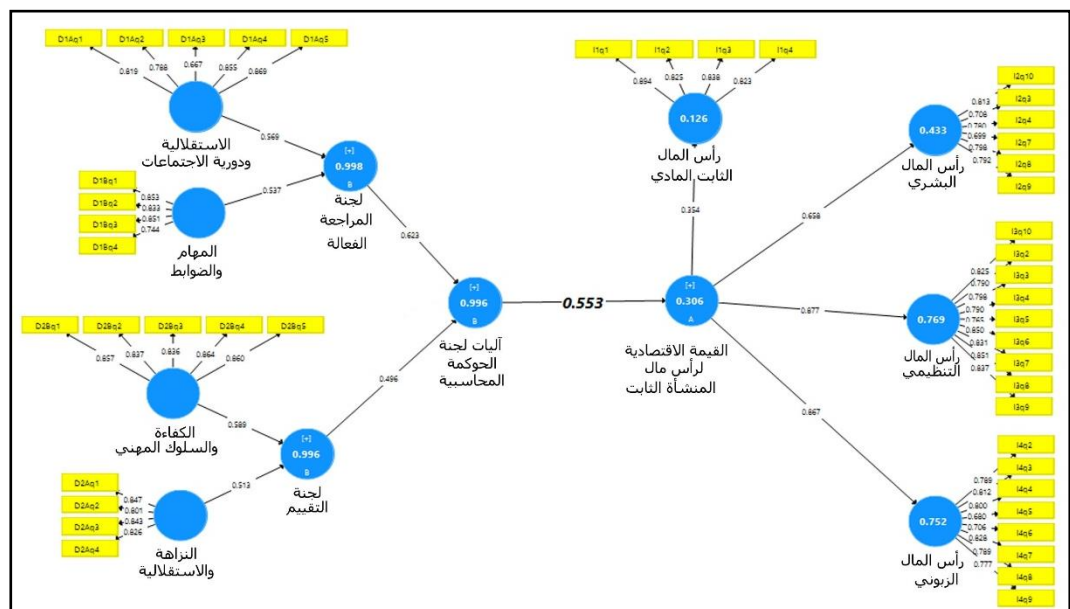
من الجدول (11) يتضح أن قيمة Q² لكل الأبعاد في المتغير التابع أكبر من (0) وهذا مؤشر على أن النموذج يمتلك قوة (علاقة) تنبؤية تراوحت بين ضعيفة لبعد رأس المال الثابت المادي ومتوسطة لبعد رأس المال البشري وعالية لبُعدي رأس المال التنظيمي ورأس المال الزبوني.

(1) Blindfolding: هي تقنية إعادة استخدام العينة، تسمح بحساب قيمة Q² ل Stone-Geisser (Geisser, 1974; Stone, 1974)، والتي تمثل معيار تقييم للملائمة التنبؤية التي تم التحقق منها عبر نموذج مسار.

تقييم معاملات المسار:

يتم تقييم معاملات المسار من خلال إجراء (Bootstrapping)⁽²⁾ لغرض الحصول على تقديرات لعلاقات النموذج البنائي التي تمثل العلاقات المفترضة بين المتغيرات. وتقع قيم معاملات المسار ضمن نطاق $(1 \pm)$ ، حيث تمثل القيم القريبة من $(+1)$ علاقات إيجابية قوية، والقيم القريبة من (-1) علاقات سلبية قوية، وعادة ما تكون ذات دلالة إحصائية. وكلما كانت معاملات المسار المقدر أقرب إلى (0) كانت العلاقات ضعيفة (Hair et al., 2017)، حيث إن التغيير في المتغير المستقل بوحدة واحدة ينشأ عنها تغيير في المتغير التابع بقدر حجم معامل المسار على فرض ثبات جميع المتغيرات الأخرى ومعاملات مساراتها.

وقد تم إجراء Bootstrapping باستخدام حزمة برامج المربعات الصغرى الجزئية (PLS) لاختبار الفرضيات المقترحة بين متغيرات الدراسة الحالية. ويوضح الشكل (3) نتائج تقييم معاملات المسار.



المصدر: برنامج SmartPLS v3.3.3.

شكل (3): تقييم معاملات المسار

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

هناك أثر دال احصائياً لتطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.

جدول (12): اختبار الفرضية الرئيسية

(2) Bootstrapping: هي تقنية إعادة أخذ العينات المستخدمة لتقدير الإحصائيات الخاصة بالمجتمع عن طريق أخذ عينات من مجموعة البيانات مع الاستبدال.

المسار	معامل المسار β	الانحراف المعياري t	إحصائية مستوى الدلالة
آليات لجنة الحوكمة المحاسبية - < تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.553	0.047	11.774
			0.000

تُشير النتائج في الجدول (12) إلى وجود أثر دال احصائياً لتطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت حيث كانت قيمة بيتا ($t = 11.774$) وكانت قيمة معامل المسار ($\beta = 0.553$) دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وهذا يعني أنّ الزيادة في تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية بوحدة واحدة ينشأ عنها زيادة في القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بنسبة 55.3%، وبالتالي تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسية وعليه نقبل الفرضية الرئيسية.

وهذه النتيجة التي تم التوصل إليها تتفق مع نظرية الوكالة (مطر والسويطي، 2008: 118-119؛ Adams, 1994: 8) والتي أشارت إلى إنّ تقييم الأصول المملوكة للمنشأة سواءً كانت مادية أم معنوية يتم تقييمها بطرق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في التقييم، وتتوافق النتيجة مع نظرية القيمة (Meitner, 2006: 9-13) والتي أشارت إلى أنّ القيمة الاقتصادية المرجوة للمنشأة قيمة موضوعية تعكس المنافع الاقتصادية المترتبة الحالية والمستقبلية المرجوة من الأصل، والتي تتأتى من رأس مال ثابت ملموس وغير ملموس والذي ينتج من تقييم لهما عند نقطة زمنية معينة - تاريخ القياس - وحتى يتحقق ذلك فلا بد من تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في التقييم، وتتوافق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، 2017: 765) والتي توصلت إلى أنّ تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على رفع قيمة المنشأة، وتتفق مع ما توصل إليه استقصاء (McKinsey, 2002) في أن حوالي 22% من المستثمرين لديهم استعداد أن يدفعوا علاوة على قيمة الشركة مقابل امتلاكها نظاماً جيدة للحوكمة وأن قيمة تلك العلاوة قد تصل إلى 19% من قيمة الشركة (حسانين، 2009: 2)، وتتفق مع ما أشارت إليه دراسة (الفضل وحمد، 2015: 4) بأنه من الناحية الاقتصادية تعمل الحوكمة على تعظيم قيمة المنشأة. واختلفت دراسة (الفضل وحمد، 2015: 4) في كونها تعظم القيمة السوقية للمنشأة بينما في هذه الدراسة القيمة الاقتصادية للمنشأة. وتتفق النتيجة مع ما قام به (Bauer et al., 2004) من إجراء دراسة مشابهة لدراسة (Gompers et al., 2003) للفترة من 1998 وحتى 2002 وتوصلت إلى أنّ الشركات التي تمتلك نظاماً جيداً للحوكمة تحقق زيادة سنوية في معدلات العائد تصل إلى 16,4%، وهي نفس ما توصلت إليه دراسات (Baek et al., 2004؛ Beiner et al., 2006) بأن التغير في قيمة المنشآت كان دالة للفروق في درجة تطبيق نظم حوكمة جيدة، واتفقت مع ما توصلت إليه دراسة (جبر، 2012: 21) من وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وعلاقة تأثير موجبة ومعنوية بين الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والوصول للقيمة الحقيقية للسهم الواحد؛ واتفقت مع ما توصلت إليه دراسة (الفضل وراضي، 2010: 130) من وجود أثر لآليات الحوكمة في قيمة المنشأة بشكل عام واختلفت عنها كونها ربطت التأثير عند التعبير عنها بمعدل العائد على الاستثمار وانعدام هذا التأثير عند التعبير عنها بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وتتفق النتيجة مع ما جاء في (ميثاق آداب وسلوك مهنة التقييم، 2015).

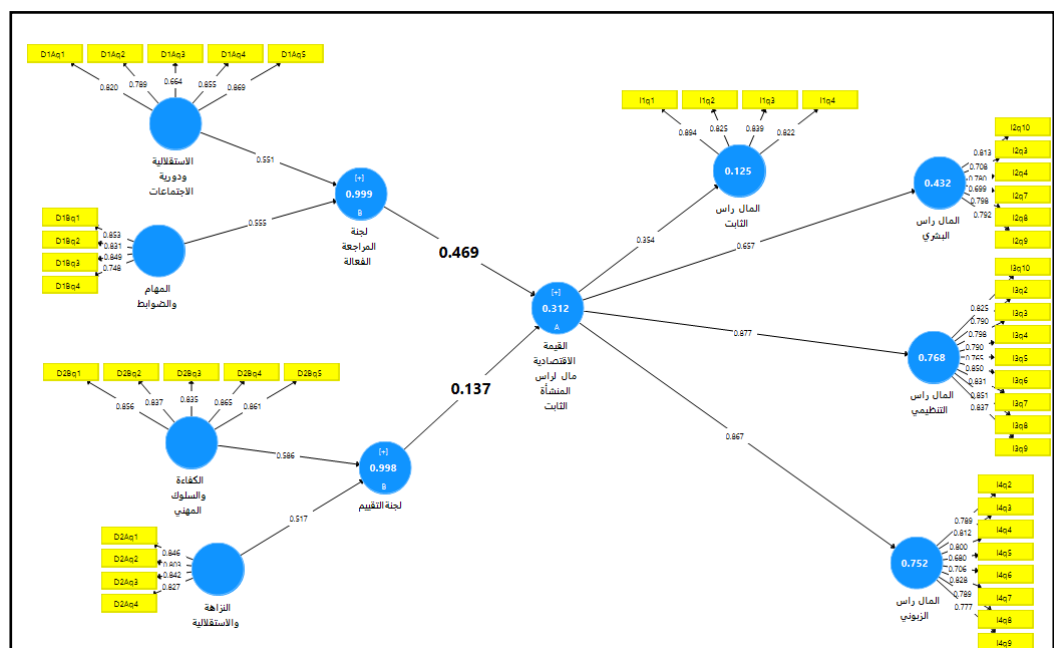
وتؤكد نتيجة الدراسة الحالية اتفاقها إلى حد كبير مع مجموع نتائج الدراسات السابقة في تقييم الأصول الثابتة سواءً المادية أم المعنوية في الشركات عبر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية. إلا أنّ الدراسات السابقة تناولت صراحة أو ضمناً الملكية الفكرية ورأس مال الثابت المادي أو أحد مكونات رأس المال المعنوي (الفكري) الثلاثة: رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي ورأس المال الزبوني في

بيئات وقطاعات مختلفة، وتختلف عنها كذلك كونها درست قيمة المنشأة بشكل عام أو درست قيمة المنشأة السوقية أو القيمة المضافة للمنشأة ولم تدرس تقييم القيمة الاقتصادية والذي يتأتي من تقييم لرأس مال المنشأة الثابت المادي والمعنوي على وجه أخص، وتتفق مع الدراسات السابقة في التأثير الإيجابي لآليات الحوكمة وتختلف عنها كون الدراسة الحالية درست آليات لجنة الحوكمة المحاسبية بوجه خاص في التقييم.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية:

ويتفرع من الفرضية الرئيسة فرضيتين فرعيتين، تتمثل بالآتي:

- (1) هناك أثر دال احصائياً لتطبيق لجنة تقييم الأصول في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.
- (2) هناك أثر دال احصائياً لتطبيق لجنة المراجعة الفعالة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.
- (4) نتائج تقييم معاملات المسار لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل مع التابع.



المصدر: برنامج SmartPLS3 v3.3.3.

شكل (4): تقييم معاملات المسار لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل مع المتغير التابع

يوضح الشكل (4) قيمة معامل المسار على الخط الواصل بين أبعاد آليات لجنة الحوكمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وأيضاً يظهر في الشكل قيمة معامل التحديد (R^2) للقيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بمقدار (0.312)، وهذا يشير إلى أن أبعاد آليات لجنة الحوكمة المحاسبية (لجنة المراجعة الفعالة، لجنة تقييم الأصول) تُفسر ما نسبته 31.2 % من التباين في القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت. ويبين الجدول (13) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية.

جدول (13): اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية

المسار	معامل المسار β	الانحراف المعياري	إحصائية t	مستوى الدلالة
لجنة تقييم الأصول - < تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.137	0.061	2.232	0.026
لجنة المراجعة الفعالة - < تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.469	0.053	8.913	0.000

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى، يتضح من الجدول (13) وجود أثر دال احصائياً للجنة تقييم الأصول في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت حيث كانت قيمة معامل المسار ($\beta=0.137$) وكانت قيمة ($t=2.232$) دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وهذا يعني أن الزيادة في تطبيق لجنة تقييم الأصول بوحدة واحدة ينشأ عنها زيادة في القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بنسبة 13.7%، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية، وبالتالي تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في (ميثاق آداب وسلوك مهنة التقييم، 2015) في تناول أبعاد النزاهة والاستقلالية والكفاءة والسلوك المهني، وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Asres et al., 2020:55) من أنه يجب ترك الخيار المحدد لطريقة التقييم لحكم المقيم الذي من المتوقع أن يستخدم خبرته ومعرفته بسوق العقارات لاتخاذ الخيار المناسب (ضمن الإطار القانوني المحدد)، وتتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Ewing, 2016:50) في أن المقيم يحتاج إلى مراعاة الاختلافات وأوجه التشابه مع المعاملات القائمة على السوق عند تقييم الأصول، وتتفق مع ما أشار إليه (مجلد وعلاوي، 2015:7) من أن القيمة العادلة للأراضي والمباني هي القيمة السوقية المحددة بالتقييم، وتحدد من خلال القيمة التقديرية التي يجريها مقيمون مهنيون أكفاء.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية، يتضح من الجدول (13) وجود أثر دال احصائياً للجنة المراجعة الفعالة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت حيث كانت قيمة معامل المسار ($\beta=0.469$) وكانت قيمة ($t=8.913$) دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وهذا يعني أن الزيادة في تطبيق لجنة المراجعة الفعالة بوحدة واحدة ينشأ عنها زيادة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بنسبة 46.9%، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية، وبالتالي تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عرفة ومليجي، 2014:28) إلى دعم نظرية الوكالة لآلية عمل لجان المراجعة حيث تؤكد بأن لها دور محوري وتمارس الرقابة الفعالة من خلال ما تقدمه من أنشطة تساهم في تحسين جودة المراجعة، وتظهر نتيجة دراسة (شبيطة والشطناوي، 2020:222) إلى أن البنوك التي تتمتع بلجان مراجعة فعالة وجيدة، لديها قدرة على المساهمة وتعزيز كفاءة رأس المال الفكري؛ ولوجود تأثير معنوي إيجابي لعدد أعضاء لجنة المراجعة وخصائصها على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك

التجارية الأردنية؛ وتوصلت دراسة ومع ما توصلت إليه دراسة (عرفة ومليجي، 2015:1) من وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين كل من جودة لجان المراجعة وبين إجمالي القيمة المضافة والقيمة المضافة من رأس المال العيني (الملموس)، والقيمة المضافة من رأس المال الفكري، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (حماد، 2005:152)، بأن دور لجنة المراجعة في القوائم المالية هو تقدير المجالات التي استخدمت فيها التقديرات المحاسبية ومدى مناسبة الأسس التي استخدمت في إجراء هذه التقديرات، وما توصلت إليه دراسة (عبد الرحمن ومحمد، 2016:121) والتي بينت أن لجان المراجعة كآلية حوكمة من العوامل التي تؤدي إلى الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية.

الإستنتاجات:

بناء على نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها فقد خلصت الدراسة الحالية إلى العديد من الاستنتاجات، وهي:

1. إن أكثر أبعاد تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت اهتماماً في شركات المنافع العاملة مجتمع الدراسة هي بُعد رأس المال التنظيمي يليها بُعد رأس المال الزبوني يليها بُعد رأس المال البشري يليها بُعد رأس المال الثابت المادي، مما يعكس أولوية اهتمامهم برأس المال الثابت المعنوي (الفكري) بأبعاده الثلاثة يليها أخيراً الاهتمام برأس المال الثابت المادي.
2. تُبدي جميع شركات المنافع مجتمع الدراسة اهتماماً كبيراً بآليات لجنة الحوكمة المحاسبية وهو اهتمام أكبر بعدد (لجنة المراجعة الفعالة) من بُعد (لجنة تقييم الأصول)، وأن جميع شركات المنافع متقاربة بشكل كبير في موافقتهم على تحديد بُعدي (لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة) لموضوع آليات لجنة الحوكمة المحاسبية.
3. يُعد تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية من المفاهيم الحديثة التي تهتم بالتقييم المستقبلي لشركات المنافع بناءً على دراسة التغيرات التي تطرأ على الأصل الثابت الملموس وغير الملموس المُراد تقييمه ومجموعهما معاً يُعتبر قيمة اقتصادية مُقيمة، والذي جاء لمعالجة سلبيات وقصور نموذج التكلفة التاريخية والذي يهتم باحتساب إهلاك للأصول الثابتة الملموسة فقط دون تقييمها.
4. يؤدي الاهتمام بتطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بشركات المنافع العاملة مجتمع الدراسة، وهذا يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية للاقتصاد اليمني.

التوصيات:

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الدراسة النظرية والميدانية، بالإضافة إلى بعض المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض القيادات في شركات المنافع مجتمع الدراسة. يمكن عرض بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الفائدة المرجوة لشركات المنافع مجتمع الدراسة بشكل خاص والشركات الأخرى بشكل عام كالتالي:

1. زيادة اهتمام شركات المنافع بآليات لجنة الحوكمة المحاسبية بمتغيريها (لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة) لما له من دور قوي وفاعل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.
2. تشكيل لجنة مراجعة فعالة تتميز بالاستقلالية (بما لا يقل عن ثلاثة أعضاء منهم رئيس) عن طريق اختيار عضوين غير تنفيذيين (لا يزالون العمل الإداري داخل الشركة أي من المساهمين أو معينين فقط في لجنة المراجعة) أحدهما رئيس. كعضوين مستقلين - عضوية ثالث أو أكثر تنفيذي في شركات القطاع الخاص أو عضوين منتدبين من جهات حكومية أو جامعية أحدهما رئيس

وعضوية ثالث أو أكثر من داخل الشركة في شركات القطاع العام من جهة أو في شركات القطاع المختلط بحسب أكبر نسبة ملكية وسيطرة للقطاع الخاص أم العام يتم اختيار العضوين المستقلين أحدهما رئيس والعضو الثالث أو أكثر من داخل الشركة من جهة أخرى.

3. تشكيل لجنة تقييم للأصول (بما لا يقل عن ثلاثة) برئاسة خبير متخصص من خارج المنشأة في تقييم - تقدير وتأمين - رأس مال المنشأة الثابت (الأصول الثابتة) بحسب نوع الأصل المراد تقييمه (تقييم تخصصي) هل هو عقاري أو آلات ومعدات أو بحسب ما يُدره من دخل (إن كان قابلاً للإيجار للغير) أو كونه أصل معنوي (غير ملموس) وأن تضم اللجنة عضوية خبير من داخل المنشأة وعضوية مقيم ثالث يفضل أن يكون من طرف المراجع الخارجي وأن يتم الأخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية المؤثرة في الأصل مثل الرطوبة والحرارة وعوامل التعرية كالتعرض للرياح والأمطار والشمس والتربة وغيرها.
4. تخويل الصلاحيات اللازمة من المختصين في شركات المنافع العامة للجنة الحوكمة المحاسبية (لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة) وذلك لتسيير مهامها باستقلالية ونزاهة وموضوعية وكفاءة مهنية مع تذليل الإدارة العليا لكافة الصعوبات التي تواجهها تلك اللجنة للوصول إلى قيمة اقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت ذات شفافية وتمثيل صادق للمعلومات.

المقترحات:

1. قيام الحكومة اليمنية بإنشاء هيئة يمنية للمقيمين المعتمدين تنظم عملية التقييم وتضع قواعد ومعايير التقييم والسلوك المهني وإصدار الشهادات، وتشرف على منح رخصة مزاولة (مقيم معتمد) على أن تكون الرخصة تخصصية (تقييم عقاري، تقييم الآلات والمعدات، تقييم أضرار المركبات، تقييم الأصول غير الملموسة، تقييم تقني وتكنولوجي، تقييم أصول بيولوجية، تقييمات تخصصية أخرى) على أن يرأس الهيئة وزير التجارة والصناعة وعضوية اثنين من الوزارة وعضوية مراجع قانوني (من جمعية المحاسبين القانونيين) وعضوية مقيمين معتمدين يحملون رخصة مزاولة التقييم على أن تتولى الهيئة تدريب وتأهيل الكوادر الجديدة مما يساهم في رفع عدد كبير من مزاولي مهنة التقييم، وبالتالي انخفاض تكلفة إعادة تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.
2. تتولى تلك الهيئة إصدار نظام للمقيمين يحدد واجباتهم وتأهيلهم ومسئولياتهم القانونية حالة إبداء تقييمات مضللة.
3. تنسيق جمعية المحاسبين القانونيين والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مع الوزير المختص والإدارة العليا للشركات العاملة في اليمن لعقد ورش وبرامج تدريبية لتوضيح أهمية التحول من (الاحتساب الحالي لقيمة رأس المال الثابت المادي عن طريق استئصال نسبة إهلاك سنوي من قيمة الأصول) إلى تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت المادي والمعنوي (الفكري) عن طريق الإشراف الرقابي والتنفيذ لآليات لجنة الحوكمة المحاسبية (لجنة تقييم الأصول، لجنة المراجعة الفعالة) لمعرفة الوضع الاقتصادي لأصول المنشأة وبالتالي المركز المالي الحقيقي للمنشأة.
4. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في كيفية تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة دون تأخير في إعداد القوائم المالية.
5. تم إجراء الدراسة على شركات المنافع في ثلاث قطاعات وهي (الاتصالات والنقل والغاز)، وقد تكون النتائج غير قابلة للتعميم على بقية القطاعات، لذلك ينبغي توسيع نطاق البحث ليشمل أنواعاً مختلفة من القطاعات، مثل إجراء دراسات مماثلة في البنوك، والمستشفيات، والجامعات.
6. إجراء المزيد من الأبحاث لاستكشاف أثر آليات لجنة الحوكمة الأخرى والتي تؤثر في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.

7. تضمين المناهج الدراسية الجامعية لموضوع حوكمة الشركات وآلياتها ضمن مفردات مقرر (نظرية المحاسبة) في برامج المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الحمادي، بشير محمد علي راجح (2019)، أثر التوجه الاستراتيجي في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال التزام الإدارة العليا (دراسة ميدانية في المصارف العاملة باليمن، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.

الداعور، جبر إبراهيم وعابد، محمد نواف (2008)، إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين - دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 10، 1 (A) 151-214.

الربيدي، محمد علي والحميري، نبيل حسان عبده (2021)، أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات في أمن نظم المعلومات، مجلة الدراسات الاجتماعية، كليتي العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 27 (1)، 125-157.

الربيعاوي، سعدون حمود جثير، وعباس، حسين وليد (2015)، رأس المال الفكري (الطبعة الأولى)، دار غيداء للنشر والتوزيع.

الشمري، ناصر ساجد الناصر (2013)، أثر رأس المال الفكري في أداء قطاع الاتصالات في ظل بيئة الأعمال الخارجية "دراسة تطبيقية في دولة الكويت"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الشيباني، صفاء محمد مجاهد (2019)، أثر خصائص لجنة التدقيق في جودة تقرير المدقق الخارجي في الجمهورية اليمنية "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن.

الشيرازي، عباس مهدي (1990)، نظرية المحاسبة (الطبعة الأولى)، الكويت: ذات السلاسل.

العنزي، سعد علي وصالح، أحمد علي (2009)، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال (الطبعة الأولى)، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الفضل، مؤيد محمد علي وحمد، مجيد عبد زيد (2015)، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح دراسة اختبارية لحالة العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17 (3)، 192-221.

الفضل، مؤيد محمد علي وراضي، نوال حربي (2010)، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة "دراسة حالة في الأردن"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (4)، 130-173.

الليمة، محمد قايد أحمد (2020)، أثر الثقافة المنظمة في تطبيق نظام إدارة السلامة الغذائية (الايزو 22000) من خلال التعلم المنظمي، دراسة ميدانية في شركات صناعة الأغذية اليمنية في محافظة الحديدة، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن.

المشهداني، ياسين ميسر فتحي والمشهداني، محمد ميسر فتحي (2020)، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة "العراق أنموذجاً"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، 12، (28)، 182-206.

الهيحاء، محمد فوزي، وعبد الجبار، أسامة عبد المنعم، وعكور، سامر محمد (2018). أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية حسب نموذج Pulic دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 3، (10)، 1-13.

الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (2015) ميثاق آداب وسلوك مهنة التقييم، الإصدار الأول.

أبو لبدة، صابرين عماد عرفات (2018)، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التميز المؤسسي لدى جامعة القدس، رسالة ماجستير، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

أبوسيف، محمود سيد علي (2016)، رأس المال الفكري وعلاقته بالابتكار التنظيمي في جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بمصر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، (96)، 1-73.

أحمد، زركار علي ومراي، أفسر علي (2018). قياس أثر رأس المال الفكري محاسبياً في تنمية القدرات لدى طلبة الجامعات "البحث الميداني في جامعة بركان"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، (4)، 486-511.

بالرقي، تيجاني (2006)، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.

بحرية، مواعي (2016)، التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.

بلخير، بكاري (2010)، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

بنود، محمد خالد (2014). متطلبات تفعيل أداء لجان المراجعة في المصارف الإسلامية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، (10)، 353-370.

جبر، شذى عبد الحسين (2012). قياس مستوى تطبيق مبادئ حوكمة وأثره في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، (30)، 21-67.

حسانين، أحمد سعيد قطب (2009)، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 46 (1)، 1-63.

حماد، طارق عبد العال (2000)، تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الإسكندرية: الدار الجامعية.

حماد، طارق عبد العال (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف (الطبعة الأولى)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

سلامة، عمرو محمد زكي (2015). القيمة العادلة للشركة fair value وكيفية تحديد قيمتها، كلية التجارة، جامعة طنطا.

سيد، رحاب فايز أحمد (2016)، قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف: دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، اعلم مجلة علمية محكمة، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، (16) 15-68.

شبيطة، محمد فوزي والشطناوي، حسن محمد (2020)، أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28 (1)، 204-227.

شركة يمن موبايل للهاتف النقّال للأعوام (2015-2019)، التقرير السنوي، مجلس الإدارة.

عبد الرحمن، أحمد رجب ومحمد، أسامة محمد صالح (2016)، مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة أما ربابك، 7 (23)، 117-130.

عبد الهادي، ميسون علي (2017)، رس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي "دراسة تطبيقية على برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، برنامج القيادة والإدارة، برنامج مشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، فلسطين.

عرفة، نصر طه حسن ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014)، مدخل إجرائي لتطوير عمل لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية "دراسة ميدانية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، (1)، 1-44.

عرفة، نصر طه حسن ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2015)، أثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري "دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المدرجة" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة جامعة الاسكندرية، (1)، 1-44.

عقيلي، عمر وصفي وزمير، منعم والعتيبي، صبحي جبروالعبدلي، قحطن بدر والتكريتي، موفق حديد (1994)، وظائف منظمات الأعمال (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

عمر، أحمد مختار (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة (الطبعة الأولى)، مجلد 1-4، عالم الكتب، القاهرة.

عمر، أيت مختار ومعمر، حمدي (2011)، طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

عيطة، متولي السيد متولي. (2021)، تفسير العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقرير المالي وأثر ذلك على خطر انهيار أسعار الأسهم: أدلة عملية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 10(1) 208-279.

فتيحة، هذوف (2014)، إعادة تقييم أصول المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة شركة ذ.م.م إيكودات بوزغاية ولاية بسكرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر.

قطيشات، عادل خليل علي (2010)، مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

كيموش، بلال (2011)، التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC (العلمة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.

لويظة، فرحاتي (2016)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين النوتة -باتنة-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

مجمل، صباح حسن وعلاوي، خضير مجيد (2015)، امكانية تطوير تأكيدات مراقب الحسابات تجاه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد (دراسة استطلاعية)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، (18)، 1-25.

محروس، رمضان عارف رمضان (2021)، أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية في تقلبات أسعار الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية أثناء أزمة فيروس كورونا، مجلة البحوث المالية والتجارية، 22 (1)، 414-461.

محمد، رباب محمد حسن (2017)، دراسة تحليلية لتأثير تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة من منظور تكلفة رأس المال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس، 8 (2) الملحق، 737-770.

محمد، فاطمة جاسم والصقر، ثامر عادل (2012)، تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، (30)، 183-230.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (مايو، 2020)، تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمني.

مطر، محمد والسويطي، موسى (2008). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح (الطبعة الثانية)، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

معايير التقييم الدولية (2001).

معايير التقييم الدولية (2019)، ترجمة الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين.

معايير المراجعة الدولية (2020)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA.

وادي، مدحت فوزي عليان. (2006)، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية "دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

وهيبة، سراج (2021)، أثر جودة تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري على تحسين الأداء المستدام للمؤسسات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مستوى مجمع بن حمادي برج بوعريش، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات سطيف 1، الجزائر.

يوسف، عائشة موسى محمد (2017)، تنظيم الطرق والسياسات المحاسبية وأثرها على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الإدارية، دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، 7(27)، 137-165.

يوسف، نسيل (2015)، أثر تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر التثبيات "دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمهنيين في مجال المحاسبة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، الجزائر.

اراميكس، التقرير السنوي، 2018م.

صفحة ويب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مناقشة تقرير الجهاز المركزي حول الرقابة على موارد شركة يمن موبايل استرجع من <http://www.cocayemen.com/news/119>

موقع مجلسي. (2020 ديسمبر 29)، تحديات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات، استرجع من <https://bit.ly/3nty3AU>

المراجع الأجنبية:

Christensen, E., Omer, C., Shelley, K & .Wong, A" (2018). Affiliated Former Partners on the Audit Committee: Influence on the Auditor Client Relationship and Audit Quality. "Auditing :A Journal of Practice and Theory. 22 : (2) 169-147

Adams, M. B. (1994). Agency theory and the internal audit. Managerial auditing journal, 9.12-8 (8)

Asres, H. B., Lind, H & .Alemu, B. Y. (2020). Understanding the Bases and Approaches of Mortgage Valuation in Ethiopia. Journal of African Real Estate Research. 76-55 (1) 5 ,

Baek, J. S., Kang, J. K & .Park, K. S. (2004). Corporate governance and firm value: Evidence from the Korean financial crisis. Journal of Financial Economics. 313-265 (2) 71 ,

Bauer, R., Guenster, N & .Otten, R. (2004). Empirical evidence on corporate governance in Europe :The effect on stock returns, firm value and performance. Journal of Asset Management. 104-91 (2) 5 ,

- Beiner, S., Drobetz, W., Schmid, M. M & Zimmermann, H. (2006). An integrated framework of corporate governance and firm valuation. *European Financial Management*. 283-249, (2)12,
- Chen, J., Zhu, Z & Xie, H. Y. (2004). Measuring intellectual capital: a new model and empirical study. *Journal of Intellectual capital*, 5.212-195:(1)
- Diamantopoulos, A., Sarstedt, M., Fuchs, C., Wilczynski, P. and Kaiser, S., (2012). Guidelines for choosing between multi-item and single-item scales for construct measurement: a predictive validity perspective", *Journal of the Academy of Marketing Science*, Vol. 40 No. 3, pp. 434-449.
- Diantimala, Y., Syahnur, S & Ridwan, R. (2019, January). Factors Influencing Asset Revaluation by Indonesian Listed Companies in IFRSs Implementation. In 1st Aceh Global Conference (AGC 2018). Atlantis Press.
- Drolet, A.L. and Morrison, D.G. (2001), "Do we really need multiple-item measures in service research,"?
- Dzinkowski, R. (2000). The measurement and management of intellectual capital: an introduction. *Journal of Management Accounting*, 78.36 -32 ;(2)
- Ewing, T. (2016) A Practical Guide for Valuing Intangible Assets in Research and Development Institutions Committee on Development and Intellectual Property (CDIP), (Seventeenth Session, Geneva, April 11 to 15)
- Geisser, S. (1974). A predictive approach to the random effect model. *Biometrika*. 107-101, (1)61,
- Gompers, P., Ishii, J & Metrick, A. (2003). Corporate governance and equity prices. *The quarterly journal of economics*. 156-107, (1)118,
- Hair, J. F., Risher, J. J., Sarstedt, M & Ringle, C. M. (2019). When to use and how to report the results of PLS-SEM. *European Business Review*, 31(1), 2-24.
- Hair, J. F., Sarstedt, M., Ringle, C. M & Gudergan, S. P. (2018). *Advanced Issues in Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*, Thousand Oaks, CA: Sage.
- Hair, J.F., Hult, G.T.M., Ringle, C.M. and Sarstedt, M. (2017). *A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*, Sage, Thousand Oaks, CA.
- Hair, J.F., Ringle, C.M. & Sarstedt, M. (2011) PLS-SEM: indeed a silver bullet. *The Journal of Marketing Theory and Practice*, 19.152-139, (2)
- Henseler, J., Ringle, C. M & Sinkovics, R. R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing. In *New challenges to international marketing*. Emerald Group Publishing Limited.
- Henseler, J., Ringle, C.M. and Sarstedt, M., (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *J. Acad. Mark. Sci.* 43 (1), 115-135
- Khalique, M. and Mansor, S.A. (2016) 'Intellectual capital in Malaysian hotel industry: a case study of Malacca', *Int. J. Business Performance Management*, 17, (1), pp.103-116.
- Khan, F. A., Khan, R. A. G., Khan, M. A. (2012). Impact of Intellectual Capital on Financial Performance of Banks in Pakistan: Corporate Restructuring and Its Effect on Employee Morale and Performance. *International Journal of Business and Behavioral Sciences*. 30-22 (6), 2,
- MacKenzie, S. B., Podsakoff, P. M & Jarvis, C. B. (2005). The Problem of Measurement Model Misspecification in Behavioral and Organizational Research and Some Recommended Solutions. *Journal of Applied Psychology*, 90, (4). 730-710

McKinsey .(2002) Global Investor Opinion Survey :Key Findings, available at [www. mckinsey.com/governance](http://www.mckinsey.com/governance), accessed 7 September.2005

Meitner ,M .(2006) .The market approach to comparable company valuation ,New Economic Studies, (Vol. 35) . Springer Science & Business Media.

Okoro, C. U & ,Charles, F. B. (2019). Fixed Assets Revaluation and Profitability :A Cross-Sectional Study of Commercial Banks in Nigeria .Journal of Accounting and Financial Management.6593-6582 ,(1)5 ,

Oroud, Y".(2019) .The Effect of Audit Committee Characteristics on the Profitability: Panel Data Evidence . " International Journal of Economics and Finance; 11.214-197 (4)

Prusak. L & ,Cohen. F, (2001), Study: « How to Invest in Intellectual Capital ,« Harvard Business Review, June – 26 , .28

Rigdon, E. E. (2014). Rethinking partial least squares path modeling: breaking chains and forging ahead .Long Range Planning.167-161 ,(3)47 ,

Sarstedt ,M., Ringle, C. M., Smith, D., Reams, R & ,.Hair Jr, J. F. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): A useful tool for family business researchers .Journal of Family Business Strategy-105 ,(1)5 , .115

Sekaran ,U & ,Bougie, R .(2016) .Research methods for business: A skill-building approach7) th ed .(Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.

Shmueli ,G & ,.Koppius, O. R. (2011). Predictive analytics in information systems research .MIS quarterly.572-553 ,

Stewart ,T. (1997). Intellectual Capital: The New Wealth of Organizations .Nicholas Brealy Publishing ,Business Digest, New York. Sullivan, P

Stone, M .(1974) .Cross-validation and multinomial prediction .Biometrika, 61(3) , 509-515

“The Impact of Applying Mechanisms of the Accounting Governance Committee in Evaluating the Economic Value of the Firm's fixed capita -A Field Study on Benefit Corporations Operating in Yemen”

ResearcherS:

Mohammed Yahya Ayesh Obaid

Lecturer of Accounting, University of Science and Technology

Dr. Abdullah Saeed Hizam

Associate Professor of Accounting, Aden University

Dr. Faheem Sultan AL-Haj

Assistant Professor of Accounting, University of Science and Technology

Abstract:

The study aims to determine the effect of applying mechanisms of the accounting governance committee in its two variables: (Effective Audit Committee and Assets Evaluation Committee) in evaluating the economic value of the firm's fixed capital in its four dimensions (physical fixed capital, human capital, organizational capital, and customer capital) in the benefit corporations operating the population of the study.

The descriptive analytical method was used, relying on Structural Equation Modeling (PLS-SEM) as an analytical study. The study population is represented by the benefit corporations operating in Yemen in the telecommunications, gas and transportation sectors, which are 11 companies. The questionnaire was used as the main data collection tool, and the target sample reached (369). There were (278) participants, and the valid questionnaires for analysis were (278), and the validity and reliability of the tool was verified, the hypotheses of the study were tested and the necessary statistical analyses were performed using the least squares method for structural equations using Smartpls3 v.3.3.3 The study found that applying mechanisms of the accounting governance committee affects the evaluation of the economic value of the fixed capital of the firm in the benefit corporations operating in the population of the study, and the level of this effect varies according to the variable. The level of such impact varies by variable; both (Effective Audit Committee) have a great impact more than (Assets Evaluation Committee) in the economic value of the firm's fixed capital.

Keywords: The economic value of the firm's fixed capital, Physical fixed capital, Intangible fixed capital, Mechanisms of the accounting governance committee, Assets Evaluation Committee, Effective Audit Committee.